جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم العلوم السياسية

رهانات العلاقات الأمنية الاورو مغاربية على ضوء حوار المنظورات في الدراسات الأمنية

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية

إعداد الطالب :
- سبع نور الدين
-

إشراف الأستاذ:
-د. معمري خالد

لجنة المناقشة

-د/أ. بلخيرات حوسين	رئيسا
-د/أ. معمري خالد	مقررا
-د/أ. العطري ميلود	ممتحنا

الموسم الجامعي 2021/2020

شكر وعرفان:

أولاً، الحمد لله رب العالمين

ثم يطيب لي المقام ويفرض علي ّ واجب تقديم كل عبارات الشكر والعرفان لأستاذي المبجل الدكتور "معمري خالد" أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية الذي رافقني خلال فترة تحضير هذه المذكرة بكل الارشادات والتوجيهات والتصحيحات الضرورية لاكتمال هذا العمل . . .

دون أن أنسى شكر كل الأساتذة المحترمين الذين أحسنوا تدريس دفعتنا ، وما أضفى إلى ذلك من تركيز للاهتمام وتقييم لكل الجهود المبذولة تجاهها ، فلهم جزيل الشكر وخالص العرفان ، ومنهم إلى كل زملاء الدفعة جميعاً ، والذين أشكر كل واحد من بينهم من أشار على برأي ، من ناقشني في فكرة أو نقد أخرى ، طيلة فترة اعدادي لهذه المذكرة المندرجة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية تخصص الدراسات الأمنية والاستراتيجية، والتي اخترعنوانها كالتالي :

"رهانات العلاقات الأمنية الأورومغاربية على ضوء حوار المنظورات في الدراسات الأمنية" .

شكراً لكم جميعاً

الإهـــــــداء:

إلى روح والدي رحمه الله

وإلى أمي العزيزة على قلبي "قمر دنياي" حفظها الله وأطال في عمرها

إلى أخي الوحيد سندي ومعتمدي سي الشريف حفظه الله

إلى روح أخي تربيةَ محمد كمال الدين رحمه الله

إلى كل أفراد عائلتي بناتاً وأصهاراً وأحفاداً

إلى كل من درَّسونا يوماً وعلمونا شيئاً

إلى كل الأصدقاء والزملاء في الدراسة والعمل

إلى كل من تجمعنا بهم تفاصيل الحياة

إلى كل من تمنى لنا بصدقٍ الخير والنجاح

وإلى كل مُحِبٍ للعلم، شغوف بطلبه، مستنير بفوائده . . .

أهدي هذا العمل

الـفهـــــــرس

الصفحة

مقدمـــة 02

الفصل الأول: المقاربات النظرية في الدراسات الأمنية..... 13

المبحث الأول: الأمن ضمن الحوارات النظرية..... 13

1. المطلب الأول: تعريف الأمن لغةً واصطلاحاً..... 13
2. المطلب الثاني: الأمن ضمن الحوار الأول..... 17
3. المطلب الثالث: الأمن ضمن الحوار الثاني..... 19
4. المطلب الرابع: الأمن ضمن الحوار الثالث..... 20
5. المطلب الخامس: الأمن ضمن الحوار الرابع..... 23

المبحث الثاني: الأمن ضمن المقاربات الفكرية..... 27

1. المطلب الأول: المدرسة النقدية في الواجهة..... 27
2. المطلب الثاني: السياسة الدولية من خلال مقاربة "المدرسة الإنجليزية"..... 29
3. المطلب الثالث: العلاقات الدولية من خلال مقاربة "المدرسة الفرنسية"..... 30
4. المطلب الرابع: اسهامات مدرسة كوبنهاغن..... 32

الفصل الثاني: جيوبوليتيك العلاقات الأورومغاربية ورهاناتها الأمنية..... 35

المبحث الأول: أوربا والأهمية الجيوبوليتيكية للمغرب العربي..... 36

1. المطلب الأول: المغرب العربي جغرافيا..... 36
2. المطلب الثاني: المغرب العربي اقتصاديا..... 37
3. المطلب الثالث: المغرب العربي عسكرياً..... 39
4. المطلب الرابع: المغرب العربي حضارياً..... 40

المبحث الثاني: المغرب العربي والأهمية الجيوبوليتيكية لأوربا..... 41

1. المطلب الأول: أوربا طبيعياً..... 41
2. المطلب الثاني: أوربا اقتصادياً..... 42
3. المطلب الثالث: أوربا عسكرياً وسياسياً..... 43
4. المطلب الرابع: أوربا مجتمعياً وحضارياً..... 44

المبحث الثالث: الرهانات الأمنية للعلاقات الأورومغاربية..... 46

1. المطلب الأول: الحوار العربي الأوربي..... 47
2. المطلب الثاني: السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي وبلدان المغرب العربي..... 48
3. المطلب الثالث: مؤتمر برشلونة المؤسس للحوار الأورومتوسطي..... 48
4. المطلب الرابع: قمم الشراكة الأورو-أفريقية المتزامنة مع منظور الألفية الجديدة..... 55
5. المطلب الخامس: ملف الأمن ضمن مبادرة مجموعة الـ 5+5..... 61
6. المطلب السادس: الاتحاد الأوربي، مكافحة الإرهاب ورهان وقف الهجرة غير الشرعية..... 63
7. المطلب السابع: خطاب الأمننة..... 65

خـــاتمـة 67

قائمة المصادر والمراجع المعتمدة 72

ملخص البحث 80

مقدمـــــــــــة

لطالما أعتبر موضوع "الأمن" الشغل الشاغل لمختلف الوحدات السياسية بما يضفي إليه من استقرار لها، وبما يمنحه لها من ثبات في علاقاتها بين المجتمعية. هذه الأهمية أجمع عليها الممارسون والدارسون والمراقبون لما تعنيه آثار موضوع الأمن في رسم تطور المجتمعات ورصد تفاعلها على اختلاف تركيباتها البشرية، وتنوع مرجعياتها الفكرية والحضارية، سواءً كانت تلك القيّم المتوارثة أو المكتسبة عبر الزمن مع تعدد الأجيال، وأياً كانت الأحداث وكيفما كان التفاعل معها، فبالأمن تتحقق غاية مهمة من غايات الوجود الإنساني، تلك الغاية الرامية إلى توفير مناخ من السلم والاستقرار مع وجوب العمل على المحافظة عليها من مختلف التهديدات، وفك إشكاليات وتعقيدات الرهانات المفضية إليها.

إدراكا لهذه الأهمية، واعتبارا للمكانة الاستراتيجية للمنطقة ستتناول هذه الدراسة "**رهانات العلاقات الأمنية الأورومغاربية على ضوء حوار المنظورات في الدراسات الأمنية**" بقصد القاء الضوء على طبيعة العلاقات الأمنية الناشئة بين الدول الأوربية الواقعة في الضفة الشمالية من البحر المتوسط، وبين جزء مهم من شمال القارة الإفريقية مُعرَّف جغرافيا بالمنطقة المغاربية. هذا "الحيز الدولاتي" الذي أصبح يعرف حاليا رهانات مطروحة على طاولة الساسة، ملحوظة من روّاد المجتمعات، ومحسوسة أيضاً من شعوب المنطقة.

1/ الإشكالية المطروحة: من خلال ما جاء في المقدمة واعتباراً لأهمية الموضوع المتسمة بالتعقيد لما تعرفه المنطقة من تجاذبات سياسية فرضتها ملفات عديدة ذات طبيعة أمنية ومجتمعية، ساهمت فيها كثير من العوامل وفاقم من حدتها الكثير من الفواعل، ما أدى إلى مواقف تعكس بدرجات مختلفة إرادة صناع السياسة في المنطقة، وتساهمت إلى حدٍّ بعيد في تشكيل مدركاتهم، تتأسس الإشكالية البحثية في صيغة السؤال التالي:

ما طبيعة العلاقات الأمنية الأورومغاربية التي أفضى إليها النسق الإقليمي الناظم لتفاعلات دول المنطقة؟

لمحاولة الإجابة على الإشكالية البحثية نفككها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1) هل لتطور مفهوم الأمن دور في تحديد نوعية العلاقات الدولية في جانبها التعاوني التكاملي؟

2) ما هو أثر مفهوم الأمن نظرياً على شكل واتجاه العلاقات الدولية تطبيقياً فيما تعرفه المنطقة الأورومغاربية من تحديات؟

2/ فرضيات البحث:

1) أدى تغير شكل التهديد إلى تطور مفهوم الأمن ضمن أبعاده النظرية، فكما كان المفهوم الأمني بسيطا ومحصور كلاسيكيا فقط في المجال العسكري، أدى الاهتمام أكثر بتعدد أشكال التهديد إلى توسّع أو تمدد مفهوم الأمن أي الانتقال من الوضع البسيط إلى الوضع المعقّد وبالتالي سيتطلب الأمر مزيداً من التعاون والسياسات التكاملية.
2) تعقّد النسق الإقليمي الناظم للعلاقات الدولية أفضى إلى هيمنة الدول الأوربية على ملف المبادرات الأمنية، بحجة أنها المتضرر الأول من تزايد حدة الرهانات المنعكسة من المشاكل الأمنية الآتية من المنطقة الجنوبية والعابرة للمجال المغاربي.

3/ الدراسة السابقة:

رسَّم الاطلاع الواسع والمعمَّق في أدبيات الدراسات السابقة وُجهة ومسار البحث في سبيل الإلمام بجوانب الموضوع، ومن خلال الاطلاع عليها تم التركيز فقط على ما يخدم البحث في فصوله وعلى كل ما يفيد موضوع الدراسة ويعطي قيمة مضافة إليها. وهذا باعتبار أن نشر هذه الأدبيات قد أثر بشكل ما على تناول المواضيع ذات الصلة في تراكم ابستيمولوجي لظهور المفاهيم، رصد المتغيرات، ومعالجة الإشكاليات، مع مراعاة اجتهادنا في تصنيف هذه الأدبيات والتعرض لها حسب تواريخ ظهورها ونشرها، والتي نذكر أهمها بإيجاز واختصار شديد على النحو التالي:

3-أ/ الكتب والمؤلفات: (وعددها 09: 02 باللغة العربية، 07 باللغة الأجنبية).

3-أ-1/ الكتب باللغة العربية:

1. كتاب لـ: عبد الناصر جندلي بعنوان: "التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات النظرية التفسيرية والنظريات التكوينية" نشر عن دار الخلدونية، سنة 2007، وهو مرجع مهم في فهم الجوانب التأصيلية لنظريات العلاقات الدولية وتقييم القدرة التفسيرية لاستخداماتها التطبيقية، سواءً كان ذلك على المستوى التحليلي المتمعن في الأسباب أو المستوى التركيبي المفسر للنتائج.
2. كتاب لـ: ثامر كامل الخزرجي بعنوان: "العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات" نشر عن دار مجدلاوي، عمان-الأردن، سنة 2009، أهم ما جاء فيه تقديم للعوامل والمتغيرات المؤثرة في العلاقات الدولية، الموضوعية والمجتمعية لاسيما تلك النتائج المتعلقة بشخصيات صناع القرار في سعيهم لتحقيق الأهداف والدفاع عن المصلحة الوطنية ضمن الإطار الذي تتيحه العلاقات الدولية.

3-أ-2/ الكتب باللغة الأجنبية:

3. كتاب لـ: باري بوزان وأولي ويفر *Barry Buzan & Ole Wæver* بعنوان: "الأقاليم والقوى – بنية الأمن الدولي" نشر عن مطبعة جامعة كامبريدج، سنة 2003، العنوان الأصلي باللغة الإنجليزية: " Regions and Powers – The Structure of International Security". وهو الكتاب الذي جاءت ضمنه النظرية الفرعية للعلاقات الدولية الموسومة بالوصف التالي: "نظرية المركب الأمني الإقليمي". الاطلاع على هذا المرجع يهدف الى معرفة ولو قليلاً أهمية هذه النظرية الفرعية وتطبيقاتها.

4. كتاب لـ: كين بوث *Ken Booth* بعنوان: "نظرية الأمن العالمي" نشر عن مطبعة جامعة كامبريدج، سنة 2007، العنوان الأصلي باللغة الإنجليزية: " Theory of World Security". حيث جاءت في هذا الكتاب "نظرية الأمن العالمي" والتي يعتبرها صاحبها أنها بمثابة تحدي نقدي لكل من الطرق التقليدية في التفكير حول موضوع الأمن ويؤيد فيه المناهج البديلة (النقدية) في عملية صياغة الدراسات الأمنية الهامة.
5. كتاب لـ: روبرت جاكسون وجورج سورينسن Robert Jackson & Georg Sørensen بعنوان: "مقدمة في العلاقات الدولية – نظريات ومقاربات". نشر عن مطبعة جامعة أكسفورد، سنة 2013، العنوان الأصلي باللغة الإنجليزية: " Introduction to International Relations – Theories and Approaches" وهو أحد المراجع المهمة لفهم تطور مسار التنظير في العلاقات الدولية سواءً إن كان ذلك على مستوى الحاجة الماسة للتحكم في تطبيقات النظريات أو حتى الالمام ببعض المقاربات لفهم ظاهرة العلاقات الدولية.
6. كتاب لـ: أستريد بوينج وآخرين Astrid Boening & others (تأليف مشترك)، من جزئين، بعنوان: " أوروبا القوة العالمية – المناهج النظرية والمؤسسية للعلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي (الجزء الأول)" و" أوروبا القوة العالمية – السياسات والإجراءات وتأثير العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي (الجزء الثاني)" للناشر الدولي سبرينغر، سنة 2013، العنوانين الأصليين باللغة الإنجليزية على التوالي: "Global Power Europe – Theoretical and Institutional Approaches to the EU's External Relations (*Volume* 01)" و" Global Power Europe – Policies, Actions and Influence of the EU's External Relations (*Volume* 02)" حيث تحدث فيهما المؤلفون على تمركز القوة الأوربية وتأثيرها في جوارها القريب وتأثر أوربا في حد ذاتها بالتنافس وهيمنة القوى الكبرى الأخرى، نذكر منها هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية صعود الصين وعودة روسيا، زيادة على ذلك

يعتبر هذا الكتاب بجزئيه أحد المراجع المهمة لفهم السياق العام الذي يتعاظم فيه تفاعل القوة الأوربية تأثراً وتأثيراً، بأشكال الهيمنة ومشاكل الجوار.

7. كتاب لـ: فاليريا بيلو *Valeria bello* بعنوان: "الهجرة الدولية والأمن الدولي – لماذا يعتبر التحيز تهديدًا للأمن العالمي؟"، العنوان الأصلي باللغة الإنجليزية: "International Migration and International Security – Why Prejudice is a Global Security Threat?" الصادر عن الناشر الدولي تايلور وفرانسيس – روتليدج سنة 2017، والذي تكلمت فيه عن موضوع الهجرة وكيف يعتبر التحيز في هذا الموضوع تهديدًا للأمن العالمي.
8. كتاب لـ: غابرييل جاكوبس وآخرون *Gabriele Jacobs & others* (تأليف مشترك) بعنوان: "إدارة الأمن الدولي – حلول جديدة للتعقيد" صادر عن الناشر الدولي سبرينغر نايتشور– سويسرا، سنة 2021، العنوان الأصلي باللغة الإنجليزية: "Managing International Security – New Solutions to Complexity". في هذا الكتاب تم فتح نقاش معمّق حول تعقيد الظاهرة الأمنية وانعكاساتها على سلامة الأفراد والمجتمعات، ما يؤدي إلى تأثر هذه الأخيرة بطبيعة العلاقات الدولية الناشئة بين مختلف الوحدات السياسية، والتي تُعتبر الأطر الناظمة لتفاعل هذه المكونات المجتمعية فيما بينها، وبالتالي اعتبارها –أي الوحدات السياسية– المجال العام المتفاعل مع مخاطر السلامة.
9. كتاب لـ: روبرت ماسون Robert Mason بعنوان: "التعاون الأمني عبر الوطني في البحر الأبيض المتوسط" صادر عن الناشر الدولي سبرينغر نايتشور– سويسرا، سنة 2021، العنوان الأصلي باللغة الإنجليزية: " Transnational Security Cooperation in the Mediterranean"، والذي تطرق في فصوله إلى التعقيد والتعاون فيما يخص العلاقات الأمنية الأوربية–الشمال افريقية، في استعراض مستفيض للقضايا والرهانات المطروحة سياسيا بين ضفتي المتوسط

3-ب/ الأطروحات والمذكرات: (وعددها 04: 03 أطروحات دكتوراه ومذكرة ماجيستير)

10. أطروحة الدكتوراه لـ: عادل زقاغ (جامعة باتنة)، بعنوان: "النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية"، السنة الجامعية 2008-2009، تعرض فيها بالتأصيل للنقاشات التي عرفها ميدان العلاقات الدولية من خلال ابراز أهم الحوارات والنقاشات النظرية وعرض فيها المقاربات الفكرية التي بنيت عليها هذه النقاشات.
11. أطروحة الدكتوراه لـ: محمد الطاهر عديلة (جامعة باتنة)، بعنوان: "تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية دراسة في المنطلقات والأسس"، السنة الجامعية 2014-2015، والتي خلص فيها إلى أن تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية كان نتاجاً لعمليات النقد وكشف مكامن الخلل والقصور، والتي مارستها النظريات اللاحقة على النظريات السابقة، ما أدى أيضاً إلى ضرورة المراجعة والنقد الذاتي لتحسين قدرة الفهم/التفسير لكل نظرية، مع فسح المجال للأفكار والرؤى التي لم تكن متضمنة فيها من أجل إعطاء نفس جديد واستمرار عمليات البحث والتنقيح.
12. أطروحة الدكتوراه لـ: محمد حمشي (جامعة باتنة)، بعنوان: "النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل" السنة الجامعية 2016-2017، وهذا من أجل فهم وإدراكٍ أوسع لتعقيد حقل العلاقات الدولية في خضم النقاشات وحوار المنظورات القائمة أو التي توشك على أن تكون كذلك.
13. مذكرة الماجستير في العلوم السياسية تخصص الدراسات المتوسطية لـ: معمر سليم بعنوان: "البعد الاقتصادي للشراكة الأورو-مغاربية من مسار برشلونة 1995 إلى 2010 (الآفاق والتحديات)" سنة: 2011-2012. خلص فيها إلى أن مشروع الشراكة المنبثق عن ندوة برشلونة في أصله مشروع أوربي اقترحته الدول الأوربية في نظرة موسعة للأمن الأوربي، نتيجة اقتناعها بالمخاطر عبر الوطنية كمصادر تهديد مشتركة مع المنطقة المتوسطية بما فيها المنطقة المغاربية، وأن كل هذا المسار جاء في ظل

غياب نظرة موسعة للأمن المغاربي (الضفة المقابلة) ما يعكس نوعا من عدم التوازن بين طرفي الشراكة.

3-ج/ الدراسات: (وعددها 3 دراسات)

14. دراسة لـ: صالح زياني وآمال حجيج (جامعة باتنة)، بعنوان: "السياسة العامة الأمنية في المتوسط بين الطرح الفلسفي والمشروع الأمني الطموح، نشرت بالمجلة الجزائرية للسياسة العامة، شهر نوفمبر 2011. خلصت فيه إلى ضرورة التركيز على مقاربة الأمن الموسع كمنطلق لتحليل السياسة العامة الأمنية في المتوسط والتي يرى بأنها أقرب للطرح الفلسفي والمشروع الأمني الطموح.
15. دراسة لـ: عربي بومدين (جامعة الشلف) بعنوان: "الاستمرار والتغيُر في العلاقات الأورومغاربية بعد الحراك العربي"، نشرت بمجلة المستقبل العربي أوت 2018. والتي تناول فيها بالتفصيل محددات السياسة الأوروبية في المنطقة المغاربية في سياق الحراك العربي، وإلى النظرة الإقليمية لدور الاتحاد الأوروبي المهتم بالترويج لأوروبا كقوة معيارية. كما عرض في الدراسة أيضا الأهمية الجيوسياسية للمغرب العربي في دوائر السياسة الأوروبية لاسيما من حيث المحدد الأمني الاستراتيجي والمحدد الاقتصادي، ما أضفى الى دور أوروبي واضح بعد موجة الحراك العربي بالمنطقة المغاربية، وتناول فيها أيضا بعض انعكاسات الحراك العربي على العلاقات الأورومغاربية.
16. دراسة لـ: عبد اللطيف بوروبي (جامعة قسنطينة)، بعنوان: "العلاقات الأوروبية المغاربية بعد عام 2001- تعاون بلا شراكة"، نشرت في مجلة المستقبل العربي شهر أكتوبر 2014. والتي تناول فيها المقاربات المفاهيمية للعلاقات الأوروبية المغاربية في المرحلة الدولية الراهنة، وإلى تشكُّل الاتحاد الأوروبي، ومجالات ومزايا التعاون

الأورومغاربي، كما عرض ضمن الدراسة أيضاً مختلف مشاكل العلاقات الأورومغاربيّة وقدمت دراسته اقتراحات وسمَّت أيضاً بعض الحلول.

بالإضافة إلى العديد من المقالات البحثية التي نشرتها الجامعات الجزائرية لباحثين جزائريين كل منهم تناول أبعاد أخرى للموضوع، أو جزئية من جزئياته، والتي كانت مطالعتها ذات فائدة لنا في تشكيل تصور حول تفاصيل البحث.

4/ خـــطـــة البحث:

استناداً للأدبيات المتوفرة في هذا الموضوع تقرر التعامل لحل وتفكيك الإشكالية المطروحة بالاعتماد على خطة البحث التالية:

الفصل الأول: وهو فصل نظري موجز يلخص ضمنياً ارتباط مفهوم الأمن بشكل الحوارات النظرية للعلاقات الدولية مُعدداً المقاربات التي نادت بها أشهر مدارسها، شمل المباحث التالية:

المبحث الأول: الأمن ضمن الحوارات النظرية

1. المطلب الأول: تعريف الأمن لغةً واصطلاحاً
2. المطلب الثاني: الأمن ضمن الحوار الأول
3. المطلب الثالث: الأمن ضمن الحوار الثاني
4. المطلب الرابع: الأمن ضمن الحوار الثالث
5. المطلب الخامس: الأمن ضمن الحوار الرابع

المبحث الثاني: الأمن ضمن المقاربات الفكرية

1. المطلب الأول: المدرسة النقدية في الواجهة
2. المطلب الثاني: السياسة الدولية من خلال مقاربة "المدرسة الإنجليزية"
3. المطلب الثالث: العلاقات الدولية من خلال مقاربة "المدرسة الفرنسية"

4. المطلب الرابع: اسهامات مدرسة كوبنهاغن

الفصل الثاني: وهو فصل تطبيقي نستعرض فيه بإيجاز أهمية طرفي المنطقة الجانب الأوربي والجانب المغاربي ونستشف من تفاصيله ما هو مطبق ميدانياً بما جاء فيه من ذكر لأشكال المبادرات الأمنية وتلخيص لمحتوى بعض السياسات والاستراتيجيات المنبثقة عن القمم والمؤتمرات التي جمعت أطرها الدول الأعضاء لمجابهة تحديات ورهانات المنطقة شمل المباحث التالية:

المبحث الأول: أوربا والأهمية الجيوبوليتيكية للمغرب العربي

1. المطلب الأول: المغرب العربي جغرافيا
2. المطلب الثاني: المغرب العربي اقتصاديا
3. المطلب الثالث: المغرب العربي عسكرياً
4. المطلب الرابع: المغرب العربي حضارياً

المبحث الثاني: المغرب العربي والأهمية الجيوبوليتيكية لأوربا

1. المطلب الأول: أوربا طبيعياً
2. المطلب الثاني: أوربا اقتصادياً
3. المطلب الثالث: أوربا عسكرياً وسياسياً
4. المطلب الرابع: أوربا مجتمعياً وحضارياً

المبحث الثالث: الرهانات الأمنية للعلاقات الأورومغاربية

1. المطلب الأول: الحوار العربي الأوربي.
2. المطلب الثاني: السياسة المتوسطية المتجددة للاتحاد الأوروبي وبلدان المغرب العربي.
3. المطلب الثالث: مؤتمر برشلونة المؤسس للحوار الأورومتوسطي.

4. المطلب الرابع: قمم الشراكة الأورو–أفريقية المتزامنة مع منظور الألفية الجديدة.
5. المطلب الخامس: ملف الأمن ضمن مبادرة مجموعة الـ 5+5
6. المطلب السادس: الاتحاد الأوربي، مكافحة الإرهاب ورهان وقف الهجرة غير الشرعية
7. المطلب السابع: خطاب الأمننة

5/ مناهج الدراسة:

نوع الموضوع وصيغة الإشكالية والفرضيات الخاصة بالبحث دفعت بنا إلى استخدام المناهج التالية كأساس عملي وعلمي يهدف إلى فهم الموضوع من جوانب عدة:

المنهج التاريخي: باستخدام المنهج التاريخي نتمكن من فهم الماضي، وإنتاج معرفة علمية تخص الحاضر الذي نعيشه ونستشرف مستقبله من خلال وضع قراءة مستقبلية في ختام للموضوع، وإذا ما استكمل الالمام بالحقائق وتم فهم الأحداث ضمن سياقها الصحيح، من خلال دراسة الأحداث الماضية ووصفها بالاعتماد على أسلوب تحليل مضمون المواد التاريخية أو الوثائق، وربط موضوع البحث بواضح الأحداث التاريخية في جزئياته التي تتطلب ذلك، وتمَّ فهم هذه المسارات التاريخية من خلال تفسيرها بشكلٍ علميٍّ ودقيق، حيث يُعتبر المنهج التاريخي من أهم المناهج المستخدمة في مجال العلوم الاجتماعية وخاصة السياسية منها وبالأخص تاريخ العلاقات الدولية، أين يرتبط كل من الإنسان ومجتمعه بحوادث الزمان والمكان، بشكل من الأشكال.

المنهج التحليلي الوصفي: لجأنا إلى اتباع هذا المنهج بصيغته المدمجة والمركبة حيث يجمع بين خاصتي العلم الوصف والتحليل لفهم الأشكال والأسباب المتعلقة بالظواهر. وبالرغم من أنه يصعُب إتمام البحوث الاجتماعية القائمة على المنهج التحليلي الوصفي وحده لارتباط الظواهر بعنصر متغير متقلب هو "الانسان" مالم يقيد موضوع البحث بإطار زمني أو مكاني معين إلى أنه يمكننا من تجميع العوامل التي تؤثر في الظاهرة سواءً الثابتة أو المتغيّرة ضمن مجتمعاتٍ وأزمنة مختلفة.

غير أنه في مواضع كثيرة استخدمنا فيها أدوات معرفية مكملة كالاستقراء والاستنباط لم يكن ليطفو أسلوبها على الموضوع، لكن آثار استخدامها واضحة جلية حيثما كان ارتباط فكرة في الموضوع أو جزئية ما منه بالبحث في العلة والسببية، أو فرض ذلك الانتقال السلس من العام إلى الخاص أو العكس بما يقتضيه شرح الأفكار خدمةً لموضوع البحث.

الفصل الأول:

المقاربات النظرية في الدراسات الأمنية

المبحث الأول: الأمن ضمن الحوارات النظرية

يأتي مفهوم الأمن ضمن الركائز المعرِّفة للوظائف الأساسية للدولة لا سيما بعد ظهور مفهوم الدولة الوطنية (the nation-state concept) كنموذج سياسي معبِّر عن "الدولة القومية" القائم على مبدأين[1]:

1. مبدأ سيادة الدولة، المنصوص عليه أولاً في صلح ويستفاليا سنة 1648م، والذي يعترف بحق الدول في حكم أراضيها دون تدخل خارجي.
2. مبدأ السيادة الوطنية الذي يعترف بحق المجتمعات الوطنية في حكم نفسها بنفسها والذي بدوره يقوم على المبادئ الأخلاقية والفلسفية للسيادة الشعبية، وبموجبه تنتمي الدول إلى شعوبها. حيث يشير المبدأ الأخير إلى أن الحكم الشرعي لدولة ما يتطلب نوعًا من موافقة الشعب.

هذا الوضع أصبح طبيعة المجتمعات الحديثة، التي ما انفكت تبحث ضمن مفهوم الدولة عن الأسباب التي توفر لها الأمن وتضمن لها العيش بسلام والسيادة على إقليمها وجميع ثرواته، وتوفر لها الاستقرار في علاقاتها الدولية سواءً كان ذلك في محيطها المجاور القريب أو حتى مع الدول الأخرى، وعلى هذا الأساس تطور مفهوم الأمن مع خط الزمن الحديث كلما أثرت فيه متغيرات الأحداث (الحرب العالمية الأولى والثانية، الحرب الباردة)، وشكَّله نسق دولي معلوم (يمتاز إما بالتعاون أو الصراع) وأقرَّه نظام عالمي أصبح اليوم يملك أو يتملَّك نوعاً من الاعتراف.

وفي ذلك ومن أجل فهم العلاقات الأمنية لمنطقتنا المغاربية مع جوارها الأوربي وتحديد طبيعتها ورهاناتها وحتى نتمكن من تقديم قراءات مستقبلية مقبولة ومؤسسة على استقراء منطقي نرى

[1] موقع الموسوعة البريطانية: https://www.britannica.com/topic/nation-state ، تاريخ التصفح 2021/05/27 على الساعة 20:27.

انه من الوجوب التطرق إلى مفهوم الأمن ضمن الحوارات النظرية الكبرى والمقاربات الفكرية للسياسة العالمية والدولية المعاصرة.

1. المطلب الأول: تعريف الأمن لغةً واصطلاحاً

تعددت التعاريف لمصطلح الأمن ولعل ذلك يعود إلى صعوبة تحديده أو الحديث عليه كمفهوم قبل أن يتم ضبطه في تعريف متفق عليه أو توضيح ماهية مدلوله في مصطلح يُقرِّب معناه إلى الذَّات المدرِكة، وربما يمكن ارجاع هذا الوضع إلى خصائص الأمن التي تتسم بالنسبية والتغير وتميزه كقضية مركزية في حقل العلاقات الدولية بالتركيب والتعقيد وتنوع الأبعاد والمستويات، وفي هذا الصدد نأخذ بهذه التعاريف:

- ***الأمن لغةً:***

في قواميس اللغة العربية يأتي الفعل الثلاثي الأمن مصدراً للاشتقاق اللغوي من أصل الفعل الثلاثي أَمِنَ فعلى سبيل المثال لا الحصر ومن خلال موقع قاموس المعاني نقرأ: "يُقال أَمِنَ الرَّجُلُ: اِطْمَأَنَّ وَلم يَخَفْ، و أَمَّنَ فلاناً: بمعنى جعله في أَمن، و يَعيشُ في أَمْنٍ: بمعنى يعيش في طُمَأْنينَةٍ وَيُسْرٍ"[2].

- ***الأمن اصطلاحاً:***

في الإنجليزية مصطلح الأمن هو The Security وهو مشتق من الأصل اللاتيني Securus والتي أصبحت فيما بعد Securitas بحسب قاموس أكسفورد Oxford[3]، ويعود أول استعمال له إلى القرن الخامس عشر ميلادي بمعنى: "the quality or state of being secure"[4]. حيث يشير

---

[2] موقع قاموس المعاني: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A3%D9%85%D9%86 تاريخ التصفح 2021/06/01 على الساعة 22:49.

[3] صاغور هشام، **الأمن دراسة مفاهيمية على ضوء الاتجاهات النظرية**، مجلة القانون، المجلد 05، العدد 02، ص ص 230-247، جامعة غليزان، جوان 2019.

[4] موقع قاموس مريام ويبستر https://www.merriam-webster.com/dictionary/security تاريخ التصفح 2021/06/01 على الساعة 23:29.

معناه الأول إلى وجوب توفر بيئة آمنة للأفراد من خلال توفير الحماية لهم، ويأتي المعنى الثاني بمعنى الوسيلة لتحقيق الحماية للأفراد والممتلكات من خلال اكتساب القوة والمكانة[5].

ويمكن تعريف الأمن أيضاً بأنه هو "إحساس الأفراد والجماعات التي يتشكل منها المجتمع بالطمأنينة والاستقرار، مما يمكنهم من العمل والإنتاج أكثر"[6].

وقد اختلف علماء السياسة والاستراتيجية حول تحديد مفهوم الأمن بشكله الدقيق، رغم وجود بعض القبول العام بالتعريف الذي ينطلق من أن مفهوم الأمن هو: "عدم شعور الفرد بأن حياته أو إحدى قيمه مهددة بشكلٍ ما".

- ***شكل التعقيد الأمني:***

يجدر التنويه إلى تشابك مفهوم الأمن Security مع مدلول الأمان Safety التي تترجم أحيانا في بعض الكتابات بمصطلح السلامة في كثير من الأدبيات الاجتماعية والسياسية بالخصوص، فمن أهم جوانب كل تحديات العصر الحديث أن كل واحدة منها تحتوي على جوانب تتعلق بالأمن والأمان (أو السلامة).

على سبيل المثال، عند وقوع كارثة طبيعية مثل الزلزال (حادث أمان)، في أعقاب هذا الحادث، قد يبدأ الناس في نهب المتاجر للبحث عن الطعام (حوادث أمنية أو انفلات أمني). وبصورة عكسية، عندما يخرِّب أو يفجر شخص، أو جهة ما أنبوب نفط، يعتبر هذا الفعل مساساً أو اعتداءً صريحاً على أمن ذلك المشروع بواسطة التسبب في حادث أمني، وقد يكون لهذا الاعتداء عواقب بيئية وخيمة أيضًا كتسرب النفط أو مواداً مشتقة منه إلى محيط المشروع (قضية مساس بسلامة البيئة والمحيط). في خضم كل هذه التحديات، قد تتفاعل الأضرار المتعمدة مع مجموعة متنوعة من المخاطر غير المقصودة، مما يعقد عملية فك الارتباط لأسباب سلسلة الأحداث عند وقوع الكارثة. هذا هو السبب

[5] صاغور هشام، نفس المرجع.

[6] بومدين بغراس ومختار برايح، **الفلسفة والأمن الاستراتيجي**، مجلة التدوين، المجلد 12، العدد 2، ص ص 141-153، جامعة وهران، ديسمبر 2020.

في أن الأمن والسلامة يعتبران في الوقت الحاضر مرتبطين بشكل وثيق. ولذلك، فإنه من المهم دراسة السلامة والأمن علميًا بالتزامن. حيث يسمى هذا المنظور بـ: "المنظور التكاملي للأمن والسلامة"[7].

- ***حضور مرتكز الأمن في الحوارات النظرية للعلاقات الدولية:***

في هذا الصدد كان مفهوم الأمن وصورته لا يزالان من بين القيم المركزية في نظريات العلاقات الدولية رغم اختلاف المنظور وتبيان المقاربات وتوالي الحوارات النظرية في تناولها لموضوع الأمن.

2. المطلب الثاني: الأمن ضمن الحوار الأول (الواقعي)-(الليبرالي)

ارتبط هذا الحوار أو النقاش بالمستوى الأنطولوجي حيث أن الحوار بين أطرافه كان يتعلق بماهية ووجود الأسباب والعلل التي حاولت تفسير الصراع خاصة ظاهرة الحرب سيما أن الوضع الذي آلت إليه العلاقات الدولية في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ترك استفهامات عميقة حول كيفية التعامل مع تحديات حقيقية للسلم والأمن وكيفية اختيار وحدة التحليل، التي في صلب هذا النقاش كانت بالنسبة للواقعيين "الدولة" بوصفها الفاعل العقلاني الوحيد والموحد المسؤول على "الأمن"، فمحافظة الدولة على أمنها واستقرارها في تصورهم إذن ضمن عالم فوضوي وغير مستقر يتطلب اكتساب مزيدا من القوة لتأمين بقائها من التهديدات على سيادتها على وحدة ترابها[8].

تعود أصول هذا النقاش إلى السعي للإجابة عن سؤال جوهري: هل القومية الصاعدة في ألمانيا وإيطاليا هي نتيجة محصلات عدائية أم أنها تجليات ثقافة حكم (النازية والفاشية) لن تتجاوز حدود هاتين الدولتين؟ ومن ثم سعى هذا النقاش إلى تحديد السمة المميزة لوحدة التحليل هذه عبر

---

[7] Gabriele Jacobs and others, **International Security Management, New Solutions to Complexity**, pp 17-18, Springer Nature Switzerland AG, 2021

[8] أطروحة الدكتوراه د. هشام صاغور – **أثر التهديدات الأمنية الجديدة على استقرار الأنظمة السياسية المغاربية دراسة في ضوء مقاربتي الأمن التقليدي والأمن الإنساني**، جامعة بسكرة، ص 12، السنة الجامعية 2017-2018.

الإجابة على السؤال التالي: ما طبيعة و جوهر ما ستنصب عليه تحليلات عالم السياسة آنذاك؟[9]. وحول هذه الأسئلة تركز النقاش المهم بين المثاليين الليبراليين والواقعيين وأدى إلى بروز نقاش فكري حاد بحث مطولاً في كيفية تحقيق "الأمن" وفيه ظهر تباين في المواقف من مسألة "الأمن" بين أنصار المدرسة الواقعية الذين يؤمنون بحتمية الصراع وبطبيعة النظام الدولي العدائي المتصارع، وبالتالي استحالة تحقيق الأمن دون الاعتماد على الذات وبين أنصار المدرسة المثالية التي راهنت على مرحلية الفوضى والصراع في النظام الدولي، وبأن الأمن هو حتمية ستسير إليها العلاقات بين الدول[10].

لقد أخذ هذا النقاش ملامحه الحقيقة عندما قام المؤرخ البريطاني "إدوارد هيوليت كار" بنشر كتاب بعنوان " السنوات العشرون للأزمة" The Twenty Years Crisis1919-1939، قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية بشهور، وقد كان يود من خلاله أن يبرز جوانب القصور في الليبرالية الأوربية بشكل عام، وفي الأسس الإيديولوجية لمعاهدة فرساي بشكل خاص، حيث من خلال كتابه المنشور عام 1943 بعنوان: " شروط السلام" إلى أن الليبرالية كإيديولوجية قد تجاوزها الزمن، فالافتراض الفلسفي المتضمن في نظرية "آدم سميث" الاقتصادية يعبر عن مطامح مثالية تعوزها الحقائق التي تدعمها، ومعروف أن هذه النظرية تقوم على افتراض أن الحرية الفردية هي أفضل ضمان للثروة الاقتصادية، و على افتراض أخر يقضي بان اليد الخفية تحافظ على توازن السوق في ظل الاقتصاد الحر[11].

---

[9] أطروحة الدكتوراه د. عادل زقاغ، **النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية**، ص 48، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2008-2009.

[10] أطروحة الدكتوراه د. هشام صاغور، **أثر التهديدات الأمنية الجديدة على استقرار الأنظمة السياسية المغاربية دراسة في ضوء مقاربتي الأمن التقليدي والأمن الإنساني**، جامعة بسكرة، ص 12، السنة الجامعية 2017-2018.

[11] أطروحة الدكتوراه د. عادل زقاغ، **النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية**، ص 49، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2008-2009.

لقد رفض "كار" فكرة "التوازن الطبيعي التلقائي والتطور التاريخي الإيجابي" والميول الخيرة للإنسان، واصفاً حركة التنوير بأنها ساذجة في نزعتها المتفائلة، وبأن "الليبرالية" الاقتصادي "آدم سميث" و "مثالية" المفكر "كانط" يرمزان إلى الفترة التي كانت أوربا خلالها تعيش مرحلة الطفولة، واقترح تبعا لذلك أن تتم العودة إلى الافتراضات الأكثر واقعية في النظرية السياسية عند "ميكيافيلي" و "هوبز"، وهذا بالرجوع لأصل النقاش المتناول لجدلية هل الانسان "شرير بطبعه" "عدواني وغير موثوق" أم أنه عكس ذلك، كائن "خيّر بطبعه" أي "فاضل وملتزم" بالنظم والقوانين في غالب تصرفاته؟، بمعنى هل طبيعة الانسان هي من تحدد بيئة الانسان ونظمها الاجتماعية أم أن هذه الأخيرة بقواعدها النظمية المثالية هي من تكبح رغبات الانسان وتروّض طباعه؟.

لقد رأى كثير من الناقدين ان "كار" وهو من أكثر المفكرين الذين روّجوا للفكر الواقعي، كان يهدف إلى انتاج نظرية عقلانية للعلاقات الدولية مستلهمة من النزعة التاريخية الألمانية.

3. المطلب الثالث: الأمن ضمن الحوار الثاني ("الواقعي–الليبرالي" أو "التقليدي") – (السلوكي)

جرى هذا الحوار بين المنظورين الواقعي والمثالي المتسمين بالتقليدية من جهة، والسلوكية الناقدة لمنهج كل من المنظورين، فالنقاش الثاني دار بين المدرسة التقليدية والسلوكية[12] وارتكز في فحواه على مناقشة البعد المنهجي بصفة أساسية كإدخال الدراسات الكمية نتيجة ازدهار الدراسات الامبريقية ستينيات وسبعينيات القرن الماضي بغرض فهم أفضل لسلوك القادة والشعوب ومختلف الفواعل السياسية، وكذلك البعد الابستيمولوجي مثل محاولة فتح مجالات فرعية للعلاقات الدولية كدراسات السياسة الخارجية والديبلوماسية مثلاً، تتجاوز فيها الدراسات فلسفة الصراع الحتمي والتراشق

[12] أطروحة الدكتوراه د. محمد حمشي، **النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية – نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل**، جامعة باتنة، ص 25، السنة الجامعية 2016–2017.

بأفكار الحرب والسلم إلى نقاش نوعي بصفة ثانوية دون اهمال بقية الأبعاد الأخرى السياسية والفلسفية والانطولوجية الحاضرة في مجريات وجزئيات هذا الحوار.

وهنا نجد أن الأمن وهو القضية الارتكازية في هذا الحوار حاضرةً من خلال الإشارات:

- تهويل مخرجات الصراع وإبراز الكلفة الباهظة الناتجة عن خيار اللجوء إلى الحرب (أعداد الضحايا وقيمة الخسائر المادية الحرب العالميتين الأولى والثانية بالخصوص).
- تعظيم التعاون الاقتصادي في بناء جسور الثقة واسترجاع الأمل من خلال الحث على انتهاج النزعة التكاملية دولياً (فترة سمو الأفكار المؤسسة للمنظمات الدولية).
- إعطاء أهمية كبرى لمناهج الدراسات الكمية لرصد والتنبؤ بسلوك القادة وصناع القرار في الدوائر السياسية.
- محاولة فهم ونمذجة السلوكيات السياسية باستخدام مقاربات علمية دقيقة وعدم الاعتماد عن الملاحظات المجردة فقط (مثل الأسلوب الاستشهادي لدى الواقعيين) والتأملية البحتة (أسلوب التخمين والقراءات الاستنباطية الذي عرف به الليبراليون).

4. المطلب الرابع: الأمن ضمن الحوار الثالث (حوار البارادايمات الثلاث: العقلاني- التأملي - البنيوي)

على خط الزمن المرجعي لظهور النقاشات النظرية والمقاربات الفكرية، تقهقرت الرؤية القائلة بأن العلاقات الدولية تعتبر مجالا للفعل وهي مستقلة عن النظرية السياسية، هذا الرأي أفقد النظريات بريقها نهاية الستينيات والتي لم تجد لها الدعم الكافي في ظل الانتقادات الموجهة إليها بالتزام موقف محايد وسلبي إزاء عالم مليء بالأحداث والكوارث مثل حرب فيتنام ومخاطر قيام حرب نووية بين

القوتين العظميين وأي منهج اقتصادي يصلح لبناء ثروات الدول ويمكنها من الازدهار، حيث تحوَّل النقاش خلال هذه المرحلة، من نقاش حول أكثر النظريات اتساقا إلى البحث عن أفضل النظريات وأحياناً حتى المفاضلة بين الافتراضات المتنافسة، بل وفي أحيان أخرى كذلك دار النقاش حول المفاضلة بين "البارادايمات" التي ترعى هذه النظريات أو المقاربات الساعية لوصف وتفسير تفاعلات البيئة العالمية [13].

يصف "مايكل بانكز Michael Banks " هذا المشهد النظري الجديد بأن الباحثين في العلاقات الدولية أصبحوا يجدون أمامهم ثلاث صور عن العالم تمثل منطلقات مختلفة منذ البداية، فبالنسبة للنزعة الواحدية، لدى الواقعيين، يعتبر المجتمع الدولي نظاما تتفاعل فيه الدول وفق منطق كرة البيليارد Billiard–ball "كل فعل يولد رد فعل يماثله في القوة" بما ينشأ عنه فهم متميز للعلاقات الدولية باعتبارها علاقات صدام وبحث عن القوة. بالمقابل نجد النزعة التعددية Pluralism والتي تُعدد فواعل كثيرين بجانب الدولة، هذه النزعة التي دافعت عنها المقاربة الليبرالية وانطلقت من صورة مغايرة تماماً بحيث رأت أن العالم بمثابة شبكة عنكبوت Cobweb Model أين يكون " الترابط والاعتماد المتبادل بين أعضاء المجتمع الدولي ما سيجعلهم يميلون للتعاون لا الصراع ". وأخيرا، الصورة التي قدمها أصحاب النزعة البنيوية Structuralism والتي سميت في بعض الأدبيات "النزعة الراديكالية" أو "النقدية"، هذه الصورة تمثل المشهد العالمي بـ "أخطبوط متعدد الرؤوس Multiheaded Octopus" أي أن دول الشمال الغنية المتموقعة في المركز تعمل على امتصاص ثروات بلدان المحيط الضعيفة وهي بلدان الجنوب الفقيرة. فأصحاب "المنظور الواقعي" يرون أن وظيفة النظرية في العلاقات الدولية هي تفسير ما تقوم به الدول، بينما يذهب أصحاب "المنظور الليبرالي التعددي" إلى تقمص الدور في تفسيرهم لكل الاحداث العالمية المهمة، أما أصحاب "المنظور

[13] أطروحة الدكتوراه د. عادل زقاغ، **النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية**، ص 49، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2008–2009.

النقدي/البنيوي" فقد رأوا أن وظيفة النظرية هي الكشف عن الأسباب التي أدت الى هذا حدوث الفرق الشاسع او التباين بين "الاغنياء والفقراء" [14].

وبالرغم من اتساق النظريات داخلياً والمقصود هنا استقرار البناء النظري الخاص بكل واحدة من النظريات السابقة، فإن الاشكال المطروح متعلق بملائمة منظوراتها التي تمايزت كل على حدى لدرجة أن ذلك قد خلق صعوبة في دقة التفسير للظواهر السياسية والعلاقات المعقدة الحاصلة بين الدول (ومنها ما يتعلق بالجانب الأمني) خاصة من ناحية التفضيل، أين حاول هذا النقاش أن يجيب على السؤال التالي: أي نظرية هي أنسب لأي وضع؟ بمعنى هل توجد ضوابط معيارية معينة تطبق أثناء دراسة الأوضاع الدولية حتى يمكن التنبؤ بمآلاتها وعلى ضوء أي تنظير سيكون ذلك؟ .

وللتوضيح، يقصد بمصطلح المنظور مجموعة الرموز والمفاهيم التي يوظفها الباحث لتنظيم مدركاته وتوجيه أفعاله، فالمنظور يتضمن القيم والمعتقدات والاتجاهات التي تتوفر في الإطار الفكري العام لعلم من العلوم، و حسب" كارل مانهيم"، " Karl , Mannheim" فإنه يقصد به تلك الطريقة التي يرى بها الباحث موضوعا من الموضوعات، وما يمكن ادراكه نتيجة ذلك، لأنه يشير إلى العناصر الكيفية ويحمل العناصر المسؤولة عن اختلاف شخصين في الحكم على موضوع ما[15].

يذكر أوُلي وايفر، في عبارةٍ واسعة الاقتباس، على أن "النقاشات النظرية في حقل العلاقات الدولية لا تدوم إلى الأبد"، فهي غالبًا ما تصبح "تيبولوجيات مضللة"، ويقصد هنا بالتيبولوجيا "مفهوم النمطية" المرافق لانقسام "المجتمع المعرفي" أو "الجماعة المعرفية" وهو انقسام ناتج عن إعادة ترتيب مواقفهم النظرية كلما أوجدت ذلك البيئة المعرفية السائدة عقب نقاش ما. في هذه المرحلة التي ميزت على أنها فترة النقاش الثالث لم تعد المنظورات قادرة على استيعاب التحولات المعرفية التي عرفها

[14] أطروحة الدكتوراه د. عادل زقاغ، **النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية**، ص 17-18، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2008-2009.

[15] محمد عدار، **أزمة منظورات علم العلاقات الدولية والدعوة لمنظور جديد**، مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 01، العدد 01، ص ص 376-393، جامعة الأغواط، جوان 2012.

حقل العلاقات الدولية خاصة مع بداية تسعينيات القرن الماضي، فلم يقتصر على ظهور البرادايم العقلاني (الواقعية الجديدة – الليبرالية الجديدة)، بل شمل كذلك ظهور البرادايم البنائي المزدهر عقب نهاية الحرب الباردة وإعلانه عن مشروعٍ بحثي لاحتلال "أرضية وسطى" بين البرادايمين العقلاني والتأملي الذين انتهى بهما النقاشُ الثالث إلى حالة من تدني الاتصال المعرفي بينهما[16]. ومما سبقت الإشارة إليه من تجاذبات خلال مجريات هذا الحوار، نجد أن البعد الفلسفي قد أخذ حيزاً مهماً ضمن الجدليات المطروحة مهما اختلفت صياغاتها، هذا ما يحيلنا إلى الاعتقاد بأن حقل العلاقات الدولية عرف نوعاً من الركود في هذه المرحلة التاريخية المهمة، ربما ساهم في كرسها تصلب كل نظرية لمرتكزاتها دون إعطاء الأولية لتكيفها مع مستجدات الأحداث.

5. المطلب الخامس: الأمن ضمن الحوار الرابع (الوساطة البنائية بين منظورين)

لقد أدى تموقع المقاربة البنائية، عقب نهاية الحرب الباردة، إلى جانب المقاربتين العقلانية واالتأملية، إلى تزايد الاهتمام ببناء نقاشٍ رابع جديدٍ داخل حقل العلاقات الدولية. حيث كان هناك مسوغان من شأنهما تبرير مثل هذا الموقف. يتعلق المسوغ الأول بالتموقع الثلاثي للمواقف النظرية (البنائية–العقلانية–التأملية) لأول مرة في تاريخ حقل العلاقات الدولية، بدل التموقع الثنائي المألوف في النقاشات الثلاثة السابقة (أي الواقعية–المثالية في النقاش الأول، التقليدية–السلوكية في النقاش الثاني، الوضعية–ما بعد الوضعية في النقاش الثالث). أما المسوغ الثاني فيتعلق بوعود البنائية بالمساهمة في تطوير حقلٍ تعددي يفتح آفاق الاتصال المعرفي، بدلا من الممارسات القائمة على الإقصاء المتبادل وانعدام الاتصال المعرفي بين المواقف النظرية خلال النقاشات السابقة، وذلك بتطويرها لما أصبح يعرف بنظرية "الأرضية الوسطى" أو (middle–ground theory)[17].

---

[16] أطروحة الدكتوراه د. محمد حمشي، **النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية – نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل**، جامعة باتنة، ص 02، السنة الجامعية 2016–2017.

[17] أطروحة الدكتوراه د. محمد حمشي، **النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية – نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل**، جامعة باتنة، ص 24، السنة الجامعية 2016–2017.

ومع اكتساب البنائية لسلطة برادايمية بفضل مزاعمها المتمثلة في قدرتها على دعوة الجميع للجلوس حول طاولةٍ واحدةٍ في حوار نظري رابع، بغرض التوفيق بين المناهج النظرية على حجة "لا تنتقدني فكلانا يتكلم لغة واحدةً"، حيث أن كل "بارادايم" كان يعتمد على لعبة لغوية language games متميزة وقدم تصورات حصرية لدي اختباره في مسألة "مأسسة التفاعلات الدولية". ومع ذلك، يبدو غريبا أن هذه اللعبة اللغوية على صعيد كل بارادايم لم تغلق منافذ النقاش، بل أوجدت مجالات تواصل منظوراتى امدت حقل العلاقات الدولية بمخرجات علمية مميزة: سيما قضايا مثل العلاقة بين المصلحة/الهوية/الخطاب[18].

في هذا النقطة تبدو اسقاطات موضوع الأمن على أزمات الفترة الزمنية التي دار فيها هذا النقاش، تنقيبا مجهدا في منجم العمل التركيبي والتفسيري برع فيه أقوى منظورين حاولا التكيف والتجدد ضمن المنظور العقلاني الوضعي حتى أضفى ذلك إلى ظهور توجهين النيوالواقعي والنيوليبرالي خاصة مع سقوط جدار برلين، وبروز العولمة، تفرد حلف الناتو بالمشهد الأمني، صعود الفواعل تحت عبر وفوق الدولاتية (النزاعات الحدودية الجديدة، صراع الاثنيات، تأثير المنظمات غير الحكومية ONGs، المنظمات الدولية المعتمدة أمميا، بداية انتهاج التكتلات الاقتصادية إلخ...).

لقد جادلت الواقعية الجديدة بأن وضعت أولوية الأمن Priority of Security فوق كل اعتبار وفوق كل الأهداف الممكنة أو المرجوة. بحيث تلعب كل دولة دورها كاملاً أو بصفة جزئية وفقاً لاحتياجاتها الأمنية ومراعاة لمكانتها في "نظام توازن القوى بين الدول". وهذا يختلف تماما عما جاءت به الواقعية الكلاسيكية التي كان هدف منظريها الأساسي هو تحقيق أقصى قدر ممكن من القوة إلى درجة هيمنتها على الفكر الواقعي الكلاسيكي بجعلها وسيلة وغاية في نفس الوقت، فإن هدف الواقعيين الجدد هو تحقيق أقصى قدر ممكن من الأمن القومي فوق كل اعتبار، لأنهم يرون بأن النظام الدولي هو نظام فوضوي ويتشكل أنطولوجيا من دول ذات سيادة، تحدد سلوكها بنيته الفوضوية وتوازن القوى

[18] أطروحة الدكتوراه د. عادل زقاغ، **النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية**، ص 178، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2008-2009.

القائم فيه. وبذلك يكون الواقعيون الجدد قد حددوا المشكل الأساسي الذي كانت تعاني منه واقعية مورغانثو الكلاسيكية، المتمثل في وجود المعضلة الأمنية Security Dilemma في نظريتهم، وبالتالي، فإن الواقعية الجديدة جاءت كرد فعل عن تراجع الواقعية الكلاسيكية[19].

بالمقابل نجد أن الاتجاه النيوليبرالي قد انتقد التصور الواقعي للأمن الدولي الذي أهمل دور المؤسسات الدولية في الحد من النزاعات الدولية واللجوء إلى الحروب، حيث أن التحليل الواقعي يرتكز على مفهوم الدولاتية لا على مفهوم المؤسساتية التي يراها نتاجا حتمياً للأولى، من جهة أخرى ترى النيوليبرالية أو الليبرالية الجديدة كما ترجمت في كثير من الأعمال أن المؤسسات بمقدورها أن تؤدي دورا جوهريا في تحقيق الأمن الدولي وتعزيز الأمن الداخلي، بما تملكه من صلاحيات وآليات تسمح لها بإدارة بعض الجوانب في المسائل الداخلية الناتجة عن التحولات التي مست السياسة العالمية، والتي لا تتيح للدول التصرف في سياستها الداخلية بسيادة مطلقة.

ركزت الليبرالية المؤسساتية أيضاً على بناء المؤسسات وإيجاد الأنظمة والبحث عن المكاسب المطلقة بدلا من المكاسب النسبية كما ركزت كذلك على الطريقة التي من خلالها يمكن للمؤسسات الدولية أن تؤثر في توفير الأمن بواسطة نشر قيم معينة أو خلق نمط من السلوك المحكوم بقوانين معينة، ويكون فيه الارتباط بالنظام الدولي ضمن شرطين أساسيين، أولهما وجود مصالح متبادلة يرجى الحصول عليها نتيجة لعملية التعاون على أن يكون ذلك بين الفاعلين من الدول وغيرها، والثاني أن تكون المأسسة هي طريقة التغيير بحيث يمكنها أن تمارس تأثيرا قويا على الدول وضابطاً لسلوكها[20].

---

[19] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات النظرية التفسيرية والنظريات التكوينية**، دار الخلدونية، الجزائر 2007، ص 179.

[20] الموقع: https://political-encyclopedia.org/dictionary "الليبرالية الجديدة" بتاريخ 2021/06/21 على الساعة 10:40.

لكن مع كل ذلك تبين أن البنائية، وعلى مدى عشرين أو بالأحرى ثلاثين سنة انها خاضعة للتقاليد البحثية السائدة الأخرى، وهي حقيقة عاجزة عن رؤية التعقد في الحياة الدولية بعيدًا عن تمركزها حول الأنطولوجيا الاجتماعية[21]. ما يدفع باعتقاد ضرورة بناء نقاش نظري خامس يهتم بتعقيدات حقل العلاقات الدولية والتركيز على التداخلات النسقية في السياسة الدولية مع استعراض للمنهج متعدد التخصصات لفهم للتحديات الإقليمية والعالمية بصورة أوضح.

جدول تلخيصي لمحاور النقاشات الأربع في مجال العلاقات الدولية[22].

	محاور النقاش				
	سياسية Political	فلسفية Philosophical	معرفية Epistemological	وجودية Ontological	منهجية Methodological
النقاش الأول first debate	xxx	xx		x	
النقاش الثاني second debate			xx	x	xxx
النقاش الثالث third debate	xx			xxx	x
النقاش الرابع fourth debate		xxx	xx	x	

ملاحظة: xxx = الشكل الرئيسي للمناقشة، xx = شكل ثانوي

[21] أطروحة الدكتوراه د. محمد حمشي، **النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية – نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل**، جامعة باتنة، ص 10، السنة الجامعية 2016-2017.

[22] Ole Wæver, **The rise and fall of the inter-paradigm Debate – International Theory – Positivism and Beyond**, Books With Multiple Contributors Edited by Steve Smith, Ken Booth & Marysia Zalewski, Cambridge University Press 1996, Tenth printing 2008, page 157.

المبحث الثاني: الأمن ضمن المقاربات الفكرية

1. المطلب الأول: المدرسة النقدية في الواجهة

في مقابل هذه الحوارات الأربع التي يعتبرها الكثيرون من فلاسفة العلم بأنها جاءت بأسلوب مستطرد، وكل واحد منها قد يتعلق بالآخر، هذا إن لم يتموضع معه على نفس خط الزمن (بتداخلات الفترات الزمنية مثل الحوارين الثالث والرابع، أو الحوارين الرابع والخامس طور البروز)، ذهب بعضهم من أمثال "كين بوث" "Ken Booth" إلى انتهاج حس نقدي تجاه طريقة سير هذه الحوارات، حيث يصنف كين بوث بأنه من دعاة التيار النقدي الذي يعتبر الأمن قيمة أساسية ثمينة تمنح الأفراد والجماعات الفرصة لاستمرار الحضارة الإنسانية وممارستها لإبداعاتها واختراع أنماطها الجديدة بدلاً من عيش حياة مصممة ومقلصة. يقترح بوث أن المجتمع البشري على مستوى العالم يواجه في كل مرة مجموعة من الأزمات التاريخية المتقاربة. ويتطلع بشدة إلى النظرية الاجتماعية النقدية والنظرية الدولية الراديكالية لتطوير إطار عمل شامل من أجل فهم التحديات التاريخية التي تواجه الاقتصاد العالمي كالمعتاد، ويدعو للتخطيط لإعادة بناء مستقبل أكثر عالمية. وتمثل "نظرية الأمن العالمي" التي تبناها تحديًا لكل من طرق التفكير الراسخة حول موضوع الأمن والمناهج البديلة والهامة في الدراسات الأمنية [23].

مع نهاية الحرب الباردة تزايدت التحديات الأمنية وصارت أكثر تعقيدا، خاصة مع بروز القضايا التي قد لا تمثل تهديدا مباشرا لكيان الدولة ووجودها، لكن تزايد هذه التحديات قد يقوض من سيادتها ويؤثر على قدرة حماية حدودها ومراقبتها وضمان عدم اختراقها. ما قد يؤدي إلى اضطراب استقرار الدولة، وتوتر علاقاتها سواء كان ذلك على المستوى الداخلي للدولة أو على مستوى تفاعلاتها مع المنظومتين الإقليمية أو الدولية [24].

---

[23] Ken Booth, **Theory of World Security**, First Edition, Cambridge University Press, pp 01-02

[24] صليحة كبابي، **التهديدات الجديدة للأمن في العلاقات الدولية**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 02، العدد 01، ص ص 177-202، جامعة باتنة، جانفي 2017.

لا يمكن الحديث عن الأمن دون الحديث عن التهديد، فحيثما استشعرت الكيانات السياسية (دولة، تجمّع دول، إقليم، مجتمع دولي) "التهديد" استنفرت سياستها البحث عن "الأمن"، ومع تزايد وتنوع ومستوى خطورة التهديد يكون "التعقيد للوضع الأمني". ومع هذه التحديات الأمنية المرتبط وجودها بمفهوم "التهديد"، طفى إلى السطح مفهوم جديد كناتج غير متوقع للعولمة أطلق عليه مصطلح "التهديدات الهجينة" والذي كان يدل في بدايات ظهوره والاصطلاح عليه "على أن فاعل من غير الدول قد أظهر قدرات عسكرية توجد فقط بحوزة الدول والفواعل الدولية الرسمية" في إشارة إلى تمكن التنظيمات المسلحة كحزب الله من بناء قدرات عسكرية مشابهة لتلك التي تتميز بها الدول، وبالتعريف المطرد فإن هذه التهديدات تشمل مختلف الأبعاد وهي تهديدات للسلم والأمن الدوليين وتوصف بأنها قد تكون متحركة وثابتة أي أنها متنقلة وغير متنقلة كالحرب السيبرانية و الحروب اللامتماثلة والإرهاب العالمي والقرصنة والجريمة المنظمة العابرة للحدود والتحديات الديموغرافية وأمن الموارد وانتشار أسلحة الدمار الشامل، كل هذه التهديدات المتعددة أصبحت تعرف باسم "التهديدات الهجينة". حيث عُرِّفت من قبل القيادة الثنائية للناتو عام 2010 على أنها "تلك التهديدات التي يشكلها الخصوم مع القدرة على استخدام الوسائل التقليدية وغير التقليدية في وقت واحد بشكل تكيُّفي سعياً لتحقيق أهدافهم"[25].

بالرجوع إلى منعرج الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في 11 سبتمبر (2001) والصراعات في أفغانستان والعراق، تعقد وضع السياسة العالمية المتشابك بصفة أعمق، حيث دخلت عوالم مختلفة في تصادم مذهلة. ولذلك فإن محاولة فهم الحقائق الأمنية الأكثر تعقيدًا هذه الأيام هي إحدى المهمتين الرئيسيتين لنظرية الأمن العالمي؛ والآخر هو المساهمة في إعادة صياغة مفهوم الأمن العالمي بعيدًا عن القومية والدولة –التي تروج لفكرة الأمن ضد الآخرين– إلى نهج يعتبر الأمن

[25] عزيز نوري وسليمان سميرة، **التهديدات الهجينة بين إشكالية التعريف وأنماط المواجهة**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 01، ص ص 477–487، جامعة باتنة، جانفي 2021.

قيمة مفيدة معنية بالتعزيز بشكل متبادل، كجزء من اختراع مفهوم أكثر شمولاً للإنسانية. وبعبارة أخرى، تسعى النظرية النقدية للأمن إلى أن تكون واقعية وتحررية في نفس الوقت[26].

2. المطلب الثاني: السياسة الدولية من خلال مقاربة "المدرسة الإنجليزية"

المدرسة الإنجليزية هي مقاربة للسياسة العالمية تركز على عامل التاريخ واستقراء الأفكار وتدافع على أهمية دور المؤسسات الدولية، التي تدعو من خلالها لترسيخ القيَّم والأعراف الدولية، وهي بذلك تهتم بتقاليد المجتمع الدولي فيما يخص العلاقات الدولية، ولها مطالب الأساسية تدافع عليها من خلال الافتراضات التالية[27]:

1. في صميم الموضوع يأتي الناس والقيم الأساسية مثل: الاستقلال والأمن والنظام والعدالة.
2. علماء العلاقات الدولية مدعوون لتفسير أفكار وأفعال الأشخاص المعنيين بالعلاقات الدولية.
3. الفوضى الدولية هي مفهوم مهم ولكنها ليست فرضية حصرية. يجادل علماء المجتمع الدولي بأن السياسة العالمية ليست مجرد نظام دولي. إنه "مجتمع فوضوي" له قواعد ومعايير ومؤسسات مميزة يشارك فيها رجال الدولة بسلوكهم في السياسة الخارجية.
4. هناك مفهومان رئيسيان آخران للمجتمع الدولي هما مفهوم المجتمع التعددي لدول متعددة ذات سيادة، ومفهوم مجتمع عالمي متضامن للسكان البشر على هذا الكوكب.

وفقًا لدعاة هذا النهج، فإن السياسة الدولية "هي عالم من الخبرة الإنسانية" بخصائصها المميزة ومشكلاتها ولغتها. إن دراسة العلاقات الدولية تعني "الدخول في هذا التقليد"، "الانضمام إلى المحادثة"، والتفكير في تلك التجربة بهدف فهمها بمصطلحات أكاديمية مناسبة. النقطة الجوهرية الرئيسية لهذا النهج هي أن العلاقات الدولية يجب أن تُفهم على أنها "مجتمع" "Community" من

---

[26] Ken Booth, **Theory of World Security**, First Edition, Cambridge University Press, pp 01-02

[27] Robert Jackson & Georg Sørensen, **Introduction to International Relations – Theories and Approaches**, p 132, Fifth Edition, Oxford University Press, 2013.

دول معترف بها بشكل متبادل وليس مجرد "نظام" "Order" للقوى المتنافسة والمتضاربة. إنها مميزة عن المجتمعات الأخرى من خلال وجود دول ذات سيادة كعضوية أساسية.

لخَّص هيدلي بوول Hedley Bull نهج المجتمع الدولي "التقليدي" أو "الكلاسيكي" على النحو التالي[28]: إنه مشتق من ثلاثية "الفلسفة والتاريخ والقانون" و "يتميز قبل كل شيء بالاعتماد الصريح على طريقة ممارسة الحكم". قصد بول أن علماء العلاقات الدولية يجب أن يفهموا تمامًا أن السياسة الخارجية تقدم أحيانًا خيارات أخلاقية صعبة لرجال الدولة المعنيين بصناعة القرار، فالخيارات بين القيم والأهداف السياسية المتنافسة قد تنطوي على استخدام القوة المسلحة وبالتالي قد تؤدي إلى تدمير مادي ومعاناة إنسانية للأشخاص المحاصرين فيها. بحيث يصبح من الصعب حسم خيار السياسة الخارجية وإن كان لابد من ذلك، ففي هذه الحالة سيكون قرار "شن الحرب" أو قرار "الانخراط في أشكال التدخل الإنساني، كحماية المدنيين مثلاً".

3. المطلب الثالث: العلاقات الدولية من خلال مقاربة "المدرسة الفرنسية"[29]:

قدمت المدرسة الفرنسية اسهامات عديدة في حقل العلاقات الدولية من قبل أبرز مفكريها مثل أ.رينوفن، ودروزيل الذين لم تخضع مساهماتهما في هذا الحقل عن تقليد التاريخ الدبلوماسي وفقط، بل قاما باستخدام طرق وآليات علم السياسة لمعالجة المشكلات السياسية الدولية. وكان "دروزيل" أحد الأوائل الذين اوضحوا في فرنسا، هدف العلاقات الدولية أين يتشكل وعي واضح لدى الباحثين فيه يجعلهم يقرون بوجود مجموعة من الظواهر النوعية التي تستحق أن تكون موضوعاً للدراسات الخاصة. ويرى بأنه من السهل معرفة مجموع هذه الظواهر فكل ماله صلة بعلاقات دولة او عدة دول فيما بينها، على الصعد السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والديموغرافية، والثقافية، وحتى كل ماله صلة بالعلاقات بين الجماعات من جانبي الحدود القومية او الوطنية. لقد رأى البعض أن هذا التوصيف السوسيولوجي ملائما جدا، لأن المجتمعات السياسية ليست، في الواقع، عوالم مغلقة

---

[28] Robert Jackson & Georg Sørensen, **Introduction to International Relations – Theories and Approaches**, p 133, Fifth Edition, Oxford University Press, 2013.

[29] ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**، دار مجدلاوي، الأردن، سنة 2009 ص 55.

تعيش في عزلة، بل تقيم علاقات فيما بينها، في حين أن العلاقات الوطنية تنشأ بين الأفراد والجماعات التي تشكل الدولة في حد ذاتها.

كما أن أشهر منظريها وهو "ريمون ارون" الذي يمكن مقارنته "بستانلي هوفمان" على حد اعتبار الكثير من النقاد، فكلاهما من الواقعيين الجدد ويميزان بين النظام الداخلي والفوضى الدولية، ويؤمنان بحالة الفطرة. حيث يرى آرون أن ثمة اختلاف لا يمكن تجاهله بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية طالما أن الإنسانية لم تتوحد في دولة عالمية. لأن الأولى تهدف الى الحفاظ على السلطة الشرعية، بينما الثانية تقبل بتعدد مراكز القوى المسلحة. وعندما تتعلق السياسة بالتنظيم الداخلي للجماعات، فان هدفها الدائم يكون خضوع الأفراد لسطلة القانون. اما عندما تتناول العلاقات بين الدول، فإنها تبدو وكأن معناها –المثالي والموضوعي بنفس الوقت– هو البقاء البسيط لدول بوجه التهديد الذي يخلقه وجود دول أخرى ولذلك فان الدول، في علاقاتها المتبادلة، لم تخرج عن حالة الفطرة. لأنه لن يكون ثمة نظرية للعلاقات الدولية في حال خروجها منها. كذلك بالنسبة لـ "ارون" فإن المجتمع الدولي يتمثل، بصورة ملموسة وذات معنى أكبر، بشخصيتين: الديبلوماسي (القوة الناعمة) والجندي (القوة الصلبة)[30]، كممثلين للجماعات التي ينتميان اليها وكلاهما يتحدثان باسم الوحدة السياسية التي يمثلانها، سواءً في المحافل الدولية وعلى طاولة المفاوضات أو على أرض المعركة وكل يظهر في جدليات الدبلوماسية والاستراتيجية. في حين يرى مارسيل مرل أن النظام لا يمكن أن يرى نفسه الا كمجموعة علاقات قائمة في قلب محيط معين، وتنبع الصعوبة هنا من أن النظام الشامل ومحيطه متطابقان، بحيث يصبح من المستحيل تمييز أحدهما عن الآخر، وهذا ما يشكل برايه خاصية العلاقات الدولية. وحسبه فإن المحيط الذي يقصده يتكون من مجموعة عوامل عديدة متداخلة مثل الطبيعة الاقتصادية، التفاوت التكنولوجي، حركة الديموغرافيا، تباين الايديولوجيات والتي تؤثر التفاعلات في خضمها على بنية وعمل النظام. ما ينتج حسبه نوعين من التأثيرات المتناقضة:

[30] ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**، دار مجدلاوي، الأردن، سنة 2009 ص 56.

- من جهة، تداخل متنام بين الأطراف كما في حالة قطاعات النشاط العالمي.
- ومن جهة اخرى، تراكم التناقضات التي تنعكس على سير النظام، والتي تحدد (مدارات) جديدة، و(اشكال) جديدة للصراع بين الوحدات التي تكون النظام.

وهنا يتسآءل شارل زورغبيب كيف نتجه؟ إلى عالم منظم؟ سلمي، يتم فيه ذلك بواسطة نزع السلاح ومراقبة التسلح؟ ام بواسطة تقارب الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية[31].

لقد لخص " كارل دويتش" القضايا التي تعني بها دراسة العلاقات الدولية بصيغة اساسية تحت اثني عشر موضوعا، علما أن هذه القضايا متداخلة فيما بينها وهي: الدولة (أو الأمة) والعالم، العمليات ما بين الأمم والعلاقات المتبادلة فيما بينها، الحرب والسلم، القوة الضعف، السياسة الدولية والمجتمع، السكان في العالم ومسألة الغذاء والموارد الأولية والبيئة، الرخاء والفقر، الحرية والاضطهاد، الادراك الحسي والأوهام عند القادة، المواقف الايجابية واللامبالية عند الفئات، الثورة والاستقرار، الهوية الشخصية والجماعة والقومية والتحول.

4. المطلب الرابع: اسهامات مدرسة كوبنهاغن

ساهمت هذه المدرسة بشكل كبير في تبني موّسع لمفهوم الأمن وفي اعتبار أن أمن الأقاليم من أمن الدول المشكلة لها والعكس صحيح، وقد يؤثر ذلك حتى على المستوى الدولي.

- ***نظرية المركب الأمني الإقليمي:***

فالنظام الإقليمي وان كان يمكن إرجاع جذوره في الفكر السياسي المتعلق بالشؤون الدولية إلى زمن بعيد، أين كان مفهوم الإقليمية Regionalism أحد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي . أين دار جدل طويل حول ما سمي بالعالمية في مواجهة الإقليمية Universalism Versus Regionalism وأي المنهجين ينبغي إتباعه لتنظيم المجتمع الدولي وحفظ السلم الدولي، نال اهتمام الكثير من المنظرين الذين من بينهم من عرف النظام الإقليمي بأنه هو كل كيان ذي خصوصية في عضويته في مقابل الكيانات المفتوحة العضوية لجميع الدول (أي النظام الدولي).

[31] ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**، دار مجدلاوي، الأردن، سنة 2009 ص 57.

وهنا يمكن ملاحظة أن النظام الإقليمي هو عبرة عن مجال سياسي لتفاعل عدة دول تربطها روابط مميزة عن غيرها . وأحيانا تتقصد تلك الدول جعل ذلك التمايز مقننا في عمليات سياسية محددة عسكرية، أو اقتصادية أو ثقافية، بعضها أو كلها في آن واحد. وبهذا قد يشمل النظام دولا متجاورة، بمعنى أن الإقليمية تساوي منطقة جغرافية محددة. وقد لا يشمل النظام دولا متجاورة، بمعنى أن الإقليمية لا ترتبط بالتضامن بين الدول بالجوار الجغرافي وفقط بل يمكنها أن تتجاوز ذلك إلى روابط أخرى كالقومية، التاريخية، الاقتصادية، الحضارية[32] إلخ...

لقد شرح أبرز منظري مدرسة كوبنهاغن وهم كل من باري بوزان وأولي ويفر Barry Buzan & Ole Wæver ذلك في كتابهم الشهير بعنوان: "الأقاليم والقوى – بنية الأمن الدولي" " Regions and Powers – The Structure of International Security" الذي جاء في محتواه نظرية فرعية للعلاقات الدولية أطلقوا عليها تسمية "نظرية المركب الأمني الإقليمي"[33] أو " Regional Security Complex Theory (RSCT)" مستنبطة من فكرة أنه منذ إنهاء الاستعمار، أصبح المستوى الإقليمي للأمن أكثر استقلالية وأكثر أهمية في السياسة الدولية، وأن نهاية الحرب الباردة عجلت بهذه العملية. وهي نظرية تجد مكانتها في تحليل السياسات الدولية وتطبيقاتها قدمت الكثير لفهم ظاهرة التعقيد الذي تتمتع بها الأنساق الدولية الإقليمية وحتى الوطنية، كون ظاهرة الأمن هي ظاهرة عابرة للحدود Transnational phenomena، أو دولية international كما توصف.

تكمن فائدة نظرية مركب الأمن الإقليمي في ثلاث نواحي:

أولاً: أنها تساهم في تحديد المستوى المناسب للتحليل في الدراسات الأمنية.

ثانيًا: أنه يمكن بواسطتها تنظيم محتوى الدراسات التجريبية (الامبريقية) في مجال الأمن.

---

[32] رابح زاوي، **التأسيس للنظام الإقليمي المغاربي كمركب أمني – قراءة في مرتكزات مدرسة كوبنهاغن**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 05، العدد 01، ص ص 65-86، المدرسة العليا للعلوم السياسية بالجزائر، جوان 2018.

[33] Barry Buzan & Ole Wæver, **Regions and Powers – The Structure of International Security** (Cambridge Studies in International Relations) Cambridge University 2003, p 03.

ثالثًا: أنه يمكن من خلالها إنشاء السيناريوهات القائمة على النظرية على أساس الأشكال الممكنة المعروفة أو البدائل المتوقعة التي تخلص إليها[34].

في السابق كان ينظر إلى موضوع الأمن كمفهوم مجرد والبحث في أسبابه أو نتائجه غالباً ما كان يتخللها نوع من الاختزال حسب المقاربة التي يصاغ فيها شكل الحوار النظري للأمن، والذي كانت مناقشته تتم عبر نموذج لا نقول منحصر لكن نصفه بالغير مكتمل، فالأمن وسيلة كان أو غاية، سببا كان أو علَّة، لكن مع تصدر المشهد من قبل مدرسة كوبنهاغن منتصف ثمانينات وتسعينات القرن الماضي وحتى إلى الآن اقترن المفهوم الأمني مع مفاهيم أخرى كونه يتملك خاصية التركيب، إما على مستوى الموضوع فصرنا نسمع عن الأمن الإنساني، الأمن الفكري أو على مستوى المجال فنسمع الأمن البيئي، الأمن الاقتصادي الأمن المجتمعي، الأمن السياسي، أو على مستوى الوحدات فنسمع الأمن القومي، الأمن الإقليمي، الأمن الدولي...إلخ.

- ***مقاربة الأمن الموسع:***

ما إن أخفق المنظور التقليدي في تفسير التحديات التي فرضها النظام العالمي الجديد عقب نهاية الحرب الباردة، الأمر الذي استدعى إعادة النظر في مفهوم الأمن، فيما يسمى "بالدراسات الأمنية النقدية"، وكانت أولى هذه المبادرات وأهمها، كتاب "باري بوزان Barry Buzan" الصادر سنة 1983 بعنوان: "الناس، الدول والخوف: مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية ,"People States and Fear: The National Security Problem in International Relations والذي جادل فيه أن الأمن قد أسس على مفهوم ضيق جدا، مقترحا تعميقه ليشمل ثلاث مستويات وهي الفرد، الدولة، والنظام الدولي، وتوسيع مفهوم الأمن إلى خمسة قطاعات وهي الأمن العسكري الأمن السياسي، الأمن الاقتصادي، الأمن الاجتماعي والأمن البيئي[35].

---

[34] Barry Buzan & Ole Wæver, **Regions and Powers – The Structure of International Security** (Cambridge Studies in International Relations) Cambridge University 2003, p 45.

[35] فوزية قاسي، **أثر خطاب الأمننة على تطور الدراسات الأمنية بعد أحداث 11-9 إسهامات مدرسة كوبنهاجن**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01، ص ص 1498-1515، جامعة الواد، أفريل 2019.

الفصل الثاني:

جيوبوليتيك العلاقات الأورومغـــــــاربيـة ورهــانـاتها الأمنيـــــة

المبحث الأول: أوربا والأهمية الجيوبوليتيكية للمغرب العربي

تحظى المنطقة المغاربية بأهمية كبيرة لدى القادة وصناع السياسة على الصعيد العالمي على العموم، وفي مدركات الأوربيين منهم بصفة خاصة، وهذا بالنظر إلى قيمة المنطقة من حيث الموقع الجغرافي المتميز وكذلك بالنظر إلى غنائها بالثروات لاسيما الثروات الاستخراجية المنجمية بشكل عام والطاقوية منها بوصف أدَّق، بالإضافة إلى الإمكانيات الطبيعية على اختلافها والتي تزخر بها هذه المنطقة، دون إغفال كونها منطقة نفوذ حيوية وتماس على مستوى أحداث تاريخية وتأثير ثقافي عابر لضفتي المتوسط.

1. المطلب الأول: المغرب العربي جغرافيا

يقع المغرب العربي والذي يضم الدول التالية: "الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا والصحراء الغربية (الباحثة عن الاستقلال عن المغرب)" جغرافيا شمال القارة الإفريقية، وجنوب البحر المتوسط، وشرق المحيط الأطلسي، هذا الامتداد الجغرافي الواسع محدود بين خطي الطول: 25° شرقاً و17° درجة غرباً (بالنسبة خط جرينتش)، وبين دائرتي العرض: 15° إلى 37° شمالاً (بالنسبة لخط الاستواء). وهو ما يمنحه مناخا متعددا ومتنوعا تدريجيا من المناخ الصحراوي، إلى المناخ القاري، فالمناخ شبه القاري وحتى المناخ المتوسطي في مناطقه الشمالية (ما يعرف بتأثير البحر المتوسط) وكذلك المناخ المحيطي في مناطقه الغربية (ما يعرف بتأثير المحيط الأطلسي)، أين يرتبط كل من النشاط الفلاحي وتوزع السكان بنوع المناخ، وبالتالي تتغير الكثافة السكانية حيث يلاحظ عنها أنها متمركزة في مدن كبرى ومن مهمة يقع جلُّها بالقرب من الساحل أو من نقاط التجمعات المائية (البحيرات، الأودية، الشطط، العيون المائية إلخ...)، وحيثما كانت الحياة أسهل، والمناخ ألطف (المناخ المتوسطي والمحيطي والشبه القاري)، وما تؤدي إليه من خيارات وتأثير على الأنشطة الاقتصادية والتجارية، في مختلف القطاعات كالفلاحة والصناعة السياحة والخدمات.

هذا الميزة من ناحية الموقع الفلكي والجغرافي وارتباط نوع المناخ بهما، فبحسب المعطيات الرسمية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTD لسنة 2019، تبلغ المساحة الإجمالية لهذه الدول مجتمعة 6.039.640 كم^2 أي أن مساحتها أكبر من مساحة دول الاتحاد الأوربي بمرة ونصف، هذه المساحة التي تحتوي على تعداد سكاني مهم تجاوزت بقليل 258 مليون ساكن (258.194.000 سنة 2019) وهو ما يعادل (1/4) ربع التعداد السكاني لدول الاتحاد الأوربي.

يضاف إلى كل ما سبق أن المغرب العربي قريب من أوروبا الغربية التي لا يفصله عنها سوى المجال الغربي للبحر المتوسط، ويكاد يتلامس مع أوربا من خلال مضيق جبل طارق الخاضع لسلطة المملكة المتحدة في طرفه الأوربي والسلطة الإسبانية في شقه الجنوبي (بما في ذلك مدينتي سبتة ومليلة)، هذا المضيق يعتبر من أهم المضايق البحرية عالمياً بما كان له من دور في تسهيل حركة الهجرة عبر التاريخ، وأيضا بما يمر من خلاله من الحجم المهم جداً للتجارة الدولية عبر النقل البحري الاستراتيجي.

2. المطلب الثاني: المغرب العربي اقتصاديا

على المستوى الاقتصادي، بلغ مجموع الناتج الداخلي الخام لدول المغرب العربي 377.897 مليون دولار (وتقرأ: 377 مليار و897 مليون دولار) سنة 2019 بنسب متغيرة وغير مستقرة وحسب اقتصاديات كل دولة، لكن رغم هذه المساحة الجغرافية الهامة والتعداد البشري الهام يبقى هذا الحجم الاقتصادي محتشماً مقارنة مع الضفة الشمالية (الدول الأوربية)، فعلى سبيل المثال قمنا بالبحث في المؤشرات الاقتصادية للطرفين المغاربي والأوربي، وبالمقارنة بين المعطيات خلص التقييم الاقتصادي إلى ملاحظات جد مهمة وهي:

- أن الناتج الداخلي الخام المعلن سنة 2019 لخمس دول أوربية (فرنسا، إيطاليا، اسبانيا، ألمانيا وهولندا) –والتي هي ضمن قائمة أكثر 05 شركاء اقتصاديين لدول المغرب العربي تتنازع الترتيب حسب كل دولة– قد بلغ 10.806.444 مليون دولار (وتقرأ 10 ترليون

و806 مليار دولار و444 مليون دولار)، وهو ما يعادل ثمانية وعشرين مرة ونصف – بالضبط 28,59 مرة– من مجموع الناتج الداخلي الخام لمختلف اقتصادات دول المنطقة المغاربية لنفس السنة.

- هذا التركز للثروة في المنطقة الأوربية لا يمكن أن يستوعب إلاَّ من خلال مؤشر آخر مهم في القراءات والتحاليل الاقتصادية، وهو مؤشر نصيب الفرد الواحد من الناتج الداخلي الخام المعبر عن حجم ثروة الدولة، ويحتسب بقسمة هذا الأخير على التعداد السكاني للدولة ذاتها. حيث لاحظنا الفرق الشاسع بين نصيب الفرد المغاربي مقارنة بالفرد الأوربي، أين بلغ سنة 2019 متوسط نصيب الفرد المغاربي الواحد من ثروة الدول المغاربية 3007 دولار سنوياً (أعلى مستوياته سجلت بليبيا 4049 دولار سنويا في مقابل أدناها 1760 دولار سنويا للفرد الموريتاني)، في حين بلغ هذا المؤشر لدى الفرد الأوربي من الدول الأوربية ضمن قائمة أكثر خمس شركاء اقتصاديين للدول المغاربية مستوى 40268 دولار سنوياً (أعلى مستوياته سجلت بهولندا 52958 دولار سنويا في مقابل أدناها 29563 دولار سنويا للفرد الاسباني)، بمعنى أن معدل نصيب الفرد الأوربي (على اعتبار ما سبقت الإشارة إليه) يساوي 13 مرة أفضل من نظيره الفرد المغاربي.

<u>للإشارة</u>: هذا المؤشر يختلف عن حقيقة الدخل الفردي إذ أنه يتغيّر حسب النشاط، والجنس والعمر والمنطقة والسياسة العامة لكل دولة، لكنه يلعب دوراً كبيراً في تشكيل ذهنية صناع القرار وتحوّل مدركاتهم الاقتصادية على العموم والتنموية على الخصوص.

- من قراءة حالة الميزان التجاري، يتضح جليا عجز اقتصاديات الدول المغاربية على اختلاف فلسفات مناهجها الاقتصادية، حيث سجل عجز الميزان التجاري الإجمالي للدول المغاربية سنة 2019 بمبلغ 14,299– مليار دولار (أعلى مستوياته سجلت بالمغرب 12,416– مليار دولار في مقابل أدناها 394– مليون دولار بموريتانيا، مع الإشارة للحصيلة الموجبة لليبيا رغم الحرب الأهلية الدائرة هناك والمقدرة بـ: 10,068+ مليار دولار) في حين سجل الميزان التجاري للدول الأوربية سابقة الذكر ضمن قائمة الشركاء الخمس الأكثر حضوراً

بالمنطقة المغاربية فائضاً تجاريا ضخماً وصل مجموعه إلى 355,266 مليون دولار أي أكثر من 355 مليار دولار. هذه المعطيات لها ترجمات عدة من بينها أن هذه الأخيرة هي دول أوربية مركزّة للثروة من بينها دول أوربية ذات ماضي استعماري ناهب للثروات، ليس ذلك وحسب بل تعتبر كذلك دولاً ذات اقتصادات نشطة، مدرّة للثروة، وذات ميزة تنافسية مع الأقطاب الاقتصادية العالمية الكبرى رغم الفارق في الإمكانيات البشرية والاقتصادية والتكنولوجية وما يترتب عليها من نتائج.

3. المطلب الثالث: المغرب العربي عسكرياً

على المستوى العسكري وبحسب المعطيات المتوفرة حلَّ الجيش الجزائري في الرتبة 27 ضمن قائمة أقوى الجيوش على المستوى العالمي حسب التصنيف السنوي الذي يعده موقع غلوبل فاير باور والصادر سنة 2021 شهر مارس[36]، متصدرا ترتيب أقوى الجيوش للمنطقة المغاربية، والثاني في افريقيا بعد الجيش المصري، والثالث عربيا بعد كل من مصر والسعودية اللتين حلَّتا في المرتبتين 13 و 17 عالمياً في نفس التصنيف.

ولأنَّ فهم العلاقات الأمنية يرتكز في جزء منه على إدراك ديناميكيات القوة والالمام بمكانة الدول من خلالها، مع الانتباه لمركَّب القوة بشقيه الأساسيين الصلب التي يمثله الجانب العسكري، والمرن أو "القوة الناعمة"، دون اهمال شكليها الظرفيين الذكي (ناي Nye، 2011)[37] والحاد (ولكر و لودفيج Walker & Ludwig ، 2017)[38،39]، نشير في هذه الدراسة إلى الحاجة إلى معرفة

---

[36] الموقع: https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=algeria تاريخ التصفح 2021/04/23 على الساعة 04:28 صباحاً.

[37] جوزيف ناي، **مستقبل القوة**، نشر من طرف فريق الشؤون العامة، الطبعة الأولى، الولايات المتحدة الأمريكية، سنة 2011، ص ص 207-234.

[38] الموقع: https://www.foreignaffairs.com/articles/china/2017-11-16/meaning-sharp-power تاريخ التصفح 2021/04/23 على الساعة 05:12 صباحاً.

[39] تقرير المنتدى الدولي للدراسات الديمقراطية، خوان بابلو كاردينال وآخرون، منشورات باسم الصندوق الوطني للديمقراطية (NED)، ديسمبر 2017، ص 08.

التصنيف على المستوى المتوسطي استنتاجاً من محتوى التقرير ذاته، حيث حلّت الجزائر في المرتبة السادسة متوسطياً، بعد كل من فرنسا، تركيا، إيطاليا مصر اسبانيا وإسرائيل ضمن المراتب 07، 11، 12، 13، 18 و20 عالمياً على الترتيب. فيما حلت المغرب في المرتبة 53، ليبيا في المرتبة 70، تونس في المرتبة 73، وفي ذيل الترتيب موريتانيا في المرتبة 126 عالمياً.

ضمن التقرير السنوي الذي أعدّه المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية حول ميزان القوة العسكرية لسنة 2021 (العنوان الأصلي بالإنجليزية: The International Institute of Strategic Studies (*IISS*) – The Military Balance 2021)، تم ذكر أن الجزائر قد تنفق 6,7 % من ناتجها الداخلي الخام لعام 2020 ما يصنفها ضمن المرتبة السادسة[40] في قائمة أكثر 15 بلد من حيث الانفاق الميزانياتي على الدفاع والأمن (defence and security budgets)، متراجعة عن مرتبتها الخامسة[41] التي منحها لها نفس التقرير الصادر سنة 2020 بنسبة انفاق وصلت إلى 06 % من ناتجها الداخلي الخام لعام 2019.

هذه المكانة التي اكتسبتها الجزائر، لم تكن وليدة الصدفة، بل جاءت ضمن سياسات عامة دفاعية متوالية، لاسيما بعد أحداث العشرية السوداء، وضرورة مواكبة التطورات الإقليمية الراهنة، ضمن إطار عقيدة راسخة للجيش الجزائري تقّر بأن القوة الصلبة رادع حقيقي لأي عدوان وسبيل لنيل مكانة مهابة ضمن الدول، وهذا راجع إلى ما عانته الجزائر في الفترة الاستعمارية طيلة 132 سنة من الاحتلال، والتي خلص فيها الشعب الجزائري أن: "**ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة**"، بالإضافة إلى خبرة الجيش الجزائري في مكافحة ظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

4. المطلب الرابع: المغرب العربي حضارياً

دون الاطالة في السرد التاريخي ضمن هذا المطلب، يجدر بالدارس لطبيعة العلاقات الأورمغاربية الالمام بشكل عام بالأهمية التي لعبها المغرب العربي في العمق التاريخي في تأسيس لنوع من العلاقات بين المنطقتين، أين انتشر الإسلام إلى مناطق أوربا الغربية عبر قرون حتى وإن

[40] تقرير ميزان القوة العسكرية لسنة 2021 – المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، الناشر روتيلديج، لندن، 2021، ص23.

[41] تقرير ميزان القوة العسكرية لسنة 2020 – المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، الناشر روتيلديج، لندن، 2020، ص21.

انحصر عنها في شكله الصريح، إلاَّ أن تأثيره لا يزال قائماً من خلال الإرث الحضاري الذي كانت بوابته قيام دولة الأندلس منذ تمكُّن الفتوحات الإسلامية من تجاوز مضيق جبل طارق، أين استمر الوجود العربي والإسلامي بأوروبا قرابة ثمانية قرون طيلة 781 سنة شملت الفترة الممتدة من سنة 711 م إلى سنة 1492 م[42].

المبحث الثاني: المغرب العربي والأهمية الجيوبوليتيكية لأوربا

في مقابل ما تمت الإشارة إليه، نرى أنه يجب كذلك تناول للأهمية التي تحظى بها المنطقة الأوربية بالنسبة لدول المغرب العربي (أي ما تمثله أوربا في مخيال ساكنة المنطقة المغاربية شعوباً وقادة) وانعكاسات ذلك على طبيعة العلاقات الناشئة بحتمية التداخل الحضاري بين الطرفين من خلال امتداداتها الحديثة (كون أوربا هي مهد الثورة الصناعية، ومصدر الالهام للحضارة الغربية)، مع اعتبار لتأثير الحركات الاستعمارية التي واكبت قيام هذه الثورة الصناعية، وما جلبته على المنطقة المغاربية من ويلات وظلم الاستعمار رنحت تحت طائلته المنطقة المغاربية لفترات طويلة، منها ما تجاوز قرن من الزمن، وما لعبه ذلك من دور في تشكيل نوع من العلاقات المرتهنة بالتبعية على اختلاف درجاتها ومظاهرها الثقافية والسوسيولوجية حتى بعد الاستقلال الحديث وبحسب كل الجانب التاريخي لكل دولة مغاربية ما يجعل من الصعب عملية التنصل من تأثيراتها.

1. المطلب الأول: أوربا طبيعياً

أوروبا، هي ثاني أصغر قارات العالم، وتتكون من شبه جزيرة أوراسيا التي تتجه نحو الغرب وهي مساحة الأرض الكبيرة التي تشترك فيها مع آسيا، وتحتل ما يقرب من 15% من إجمالي مساحة الأرض في العالم. يحدها من الشمال المحيط المتجمد الشمالي، ومن الغرب المحيط الأطلسي، ومن الجنوب البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود ومنخفض كوما مانيش وبحر قزوين. تمتد الحدود الشرقية للقارة بمحاذاة جبال الأورال ثم تقريبًا إلى الجنوب الغربي على طول نهر إمبا Emba ويسمى

[42] الموقع: https://www.bbc.com/arabic/world-48084694 تاريخ التصفح 2021/11/05 على الساعة 12:03

كذلك بنهر زيم Zhem والذي يعبر الأراضي الكازاخستانية، وتنتهي حدودها جغرافيا عند الساحل الشمالي لبحر قزوين[43]. تمتلك أوربا شريطا ساحليا يبلغ طوله خَطِه غير المنتظم لأوروبا القارية حوالي 38000 كم. الطرف الغربي شبه الجزري والجزري للقارة، الذي يتجه نحو شمال المحيط الأطلسي، يوفر موطنًا إنسانيًا لطيفًا نسبيًا، والعمليات الطويلة للتاريخ البشري جاءت لتمييز المنطقة على أنها موطن حضارة مميزة. على الرغم من تنوعها الداخلي، فقد عملت أوروبا كعالم منفصل، مركز – لاستعارة عبارة من كريستوفر مارلو – "ثروات لا حصر لها في غرفة صغيرة".

2. المطلب الثاني: أوربا اقتصادياً

أرقام تقارير صندوق النقد الدولي وهو أقوى مؤسسة من ناحية تحيين المعطيات تصف أوربا بأنها تعاني اقتصاديا فقد بلغ ناتج داخلها الخام GDP لغاية الربع الثاني الجاري من السنة الحالية 2021 حجم ثروة بلغت 30.57 ألف مليار دولار أمريكي[44]، وهو ما يعادل 13 مرة ضعف ما حققته منطقة شمال افريقيا بما فيها المنطقة المغاربية، أين حققت منطقة شمال افريقيا رقم ناتج اجمالي خام بلغ 2.37 ألف مليار دولار أمريكي، مع ملاحظة بدء تعافي نسبة النمو السلبية من نتائج أزمة كورونا سنة 2020 التي أدت إلى ركود اقتصادي غير مسبوق من جراء غلق الأجواء والانخفاض الشديد لحجم التجارة الخارجية وانحصار جد ملحوظ لحركية النقل البحري لاسيما ما تعلق بعمليات التبادل التجاري[45].

---

[43] موقع الموسوعة البريطانية Britannica : https://www.britannica.com/place/Europe تاريخ التصفح: 2021/06/23 على الساعة 14:05.

[44] الموقع:

https://www.imf.org/external/datamapper/PPPGDP@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD/EUQ

تاريخ التصفح 2021/06/23 على الساعة 14:51

[45] **World Economic Outlook – Managing Divergent Recoveries**, International Monetary Fund, Geneva, April 2021, p 35.

3. المطلب الثالث: أوربا عسكرياً وسياسياً

لا يمكن الحديث عن الأمن دون الحديث على مقتضيات فرضه والسعي لأجله، كاكتساب القوة العسكرية "القوة الصلبة" والتي لها دور محوري في ذلك، وبالرغم من المفهوم الموسع المتداول حالياً لموضوع الأمن، وفي قراءة متأنية للقوة العسكرية الأوربية والتكتل السياسي نجد:

- أن كثيرا من الدول الأوربية هي دول عضوة في أقوى حلف عسكري تأسس لغاية الوقت الحاضر وهو حلف شمال الأطلسي (حلف الناتو NATO) وتحديداً 21 دولة من أصل 30 دولة عضوة في الحلف، من بينها 11 دولة أوربية لها صفة عضو مؤسس (منذ سنة 1949)[46].
- أن ثلاث دول الأوربية تمتلك أسلحة نووية وتشكل قوة رادعة من أصل 44 دولة وكلها دول أعضاء دائمون في مجلس الأمن وهي (روسيا، المملكة المتحدة، فرنسا)[47].
- أن كثيرا من الدول الأوربية هي دول عضوة في أكبر تكتل اقتصادي وسياسي مؤسس في هذا العصر وهو الاتحاد الأوربي European Union وتحديداً 27 دولة من أصل 44 دولة أوربية كاملة الاعتراف والسيادة[48].
- وعلى الصعيد الترتيب العالمي للقوة العسكرية في سنة 2021 فقد حلت فرنسا كأقوى دولة أوربية في المرتبة 01 بالنسبة لأوربا و07 عالميا بميزانية إنفاق عسكرية بلغت 47,7 مليار دولار أمريكي، وحلت ايطاليا في المرتبة 02 بالنسبة لأوربا و12 عالميا بميزانية انفاق عسكرية بلغت 30,47 مليار دولار أمريكي، ألمانيا تراجعت إلى المرتبة 04 بالنسبة لأوربا و15 عالميا بميزانية انفاق عسكرية بلغت 57,43 مليار دولار

---

[46] الموقع: https://www.nato.int/nato-welcome/index.html#members تاريخ التصفح 2021/06/23 على الساعة 23:29

[47] الموقع: https://ourworldindata.org/nuclear-weapons تاريخ التصفح 2021/06/23 على الساعة 23:29

[48] الموقع: https://www.worldometers.info/geography/how-many-countries-in-europe تاريخ التصفح 2021/06/23 على الساعة 23:03

أمريكي. هذا دون احتساب كل من الفدرالية الروسية التي لا تنتمي لا لحلف الناتو ولا للاتحاد الأوربي، وكذلك المملكة المتحدة المستقلة عن الاتحاد الأوربي مؤخراً عقب البريكست Brexit واللتين ربما بقي لهما صفة الانتماء الجغرافي لأوربا.

4. المطلب الرابع: أوربا مجتمعياً وحضارياً

من الصعب التطرق إلى دراسة المجتمع الأوربي في جزء محصور يتمثل في فقرة أو فقرتين، لكن ما يهمنا في الموضوع هو استطلاع الوضع الديني الذي تعايشه أوربا لفهم ظواهر نعتقد أنها جزء من التحديات التي يعايشها المجتمع الأوربي مثل ظاهرة انتشار الإسلام واندماج المسلمين في أوربا والموهوَّل إعلاميا من خلال البرامج والتركيز على خطابات بعض ساستهم المتشددين حول كثير من مناحي الحياة الأوربية، حيث يمثل المسلمون نسبة صغيرة جداً يمكن الاصطلاح عليها بالأقلية، في أوربا يتواجد حوالي 43,5 مليون مسلم [49] من أصل حوالي 743 مليون أوربي أي حوالي 5,9 % من اجمالي السكان يدين أغلبهم بالديانة المسيحية بلغ تعدادهم 558 مليون وهو ما يمثل نسبة 75,2 % في التقرير الذي نشره سنة 2012 مركز بيو للأبحاث في منتداه حول الدين والحياة العامة بعنوان "المشهد الديني العالمي" [50].

في جانب آخر يتحدث المجتمع الأوربي لغات عديدة تعتبر من اللغات الأكثر شيوعًا، وهي الروسية والألمانية والإنجليزية والإسبانية والفرنسية والإيطالية وغيرها، وهي اللغات شاعت مع امتداد الحركات الاستعمارية التي قامت بها دول أوربية، في القرون القليلة الماضية، لدرجة أنها تركت آثارا جد واضحة في مستعمراتها السابقة.

---

[49] Conrad Hackett, Brian J. Grim & Others, **The Global Religious Landscape, Pew Research Center's Forum on Religion & Public Life**, December 2012, p22.

[50] Same precedent reference, p20.

المجتمع الأوربي مجتمع يشيخ بسرعة بحسب كل الدراسات الديموغرافية والاستشرافية التي دفعت ببعض المسؤولين الحكوميين مثل الوزير الأول السويدي أن يصرح مؤخرًا حسب موقع Euractiv في مقال نشره هذا الأخير بعنوان: *"الشيخوخة الديموغرافية: لا شيء للخوف سوى الخوف نفسه"* [51]؛ أنه في المستقبل قد يضطر المواطنون في بلدان أوربية إلى العمل حتى 75 عامًا قبل تلقي المعاشات التقاعدية وهو ما ينشر المخاوف على نطاق واسع بشأن الآثار الجانبية للشيخوخة الديمغرافية الحادة في أوروبا التي تعرف حاليًا نقاشات مكثفة حول أسئلة عديدة كالسؤال التالي: إذا كان لدى معظمنا بضعة عقود أخرى للعيش، ألا يجب أن نبقى نشطين ومنتجين لفترة أطول؟[52] وإذا كانت دولة الرفاهية وأنظمة المعاشات التقاعدية في معظم الدول الأوروبية تواجه اختلالًا في التوازن بين المساهمين والمستهلكين، وعندما تكون الإعانات الحكومية أقل توفرًا، هل يمكن للتضامن بين الأجيال ومشاركة المجتمع المدني والعمل التطوعي أن يلعب دورًا أكثر بروزًا في تغطية الحاجة الأكبر لرعاية المسنين؟!!

أحد الإجابات على هذه التساؤلات هو تشبيب المجتمعات الأوربية بالتحفيز على الانجاب ورعاية الأسر وادماج الشباب المهاجر القادر على العمل مثل ما فعلته ألمانيا مع مهاجرين من سوريا والعراق وحتى الدول المغاربية بشرط ألا يسبب ذلك اظطراباً وخللا في سير المنظومة المجتمعية الأوربية.

---

[51] الموقع: https://www.euractiv.com/section/health-consumers/opinion/the-ageing-demographic-nothing-to-fear-but-fear-itself/ تاريخ التصفح 2021/06/23 على الساعة 16:23

[52] الموقع: https://www.euractiv.com/section/health-consumers/opinion/the-ageing-demographic-nothing-to-fear-but-fear-itself/ تاريخ التصفح 2021/06/23 على الساعة 23:45

المبحث الثالث: الرهانات الأمنية للعلاقات الأورومغاربية

في هذا المبحث سننقب في المستوى الأمني ضمن تاريخ العلاقات الأورو–مغاربية الحديث، أي منذ استقلال دول منطقة المغرب العربي وتشكل حدودها المعروفة حالياً والمعترف بها دوليا، أين عرفت دول المغرب العربي نوعاً من أطر التعاون واتفاقيات الشراكة، سواءً كانت ضمن إطار جامع أو كل دولة على حدى، إذ لا يختلف اثنان أن ملف الأمن لابد وأن يكون حاضراً بشكل مباشر أو غير مباشر، وبصفة أساسية أو جزئية في العقود والمواثيق الدولية، كون الأمن يعتبر الرافعة الأساسية للخطط التنموية فلا تنمية دون أمن، وهو محدد الاستقرار والناظم الذي تصاغ حوله ولأجله كل أشكال برامج التعاون المشترك، مهما تغيرت موضوعاتها وتسمياتها، وكيفما كان إطارها الجامع أو التقارب المسطَّر.

من ملاحظة أحداث التاريخ الحديث التي سطرت للعلاقات الدولية المميزة للمنطقة الأورومغاربية، نجد مرجعية مهمة هي اتفاقية روما المبرمة سنة 1957 التي نصت ضرورةً على إبقاء الدول الأوروبية على علاقات وطيدة[53] مع مستعمراتها السابقة وهذا ما أدى بها إلى إبرام اتفاقيات فيما بعد مع الدول المغاربية ابتداءً من ستينيات القرن الماضي (كون هذه الأخيرة حديثة الاستقلال). حاولت الدول الأوربية والمغاربية ترجمة مبادئ ومختلف بنود هذه الاتفاقيات إلى تعاون وشراكة تشمل جميع المجالات خاصة ما تعلق منها بالسياسة المتوسطية الشاملة والحوار بين ضفتي المتوسط واستراتيجيات الشراكة الأورومتوسطية وسياسة الجوار وقيام الاتحاد من أجل المتوسط. فعلى مر العقود السابقة وخاصة الأخيرة منها عرف التقارب الأورو–مغاربي تدرجاً جاء ضمن أنماطٍ مختلفة من الاتفاقيات أهمها:

1. **الحوار العربي الأوربي.**
2. **السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي وبلدان المغرب العربي.**
3. **مؤتمر برشلونة في 1995.**
4. **قمم الشراكة الأورو–أفريقية المتزامنة مع منظور الألفية الجديدة (منذ سنة 2000).**
5. **ملف الأمن ضمن مبادرة مجموعة الـ 5+5**

[53] راضية ياسينة مزاني، **واقع وأبعاد العلاقات الأوربية مع دول المغرب العربي**، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 10، العدد 01، ص308، جامعة الجزائر، مارس 2019.

1. المطلب الأول: الحوار العربي الأوربي.

من بين الأهداف الأساسية للعقد الأحادي الأوروبي مواصلة البناء السياسي بعد النجاح الذي عرفه التكتل الاقتصادي مع المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ، ولذلك كانت الدول الأوروبية في تلك الفترة تريد إدخال عنصر الأمن في أهدافها، وهذا بمحاولة التدخل في الأزمات التي كانت تسود تلك الفترة ولاتزال رغم تغير الأوضاع، أين شكل الصراع العربي الإسرائيلي أحد المواضيع ذات الأولوية والمهمة المتناولة في التعاون السياسي وهو ما برز بوضوح خلال التحضير لما يعرف بمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (the **C**onference on **S**ecurity and **C**ooperation in **E**urope: **CSCE**)[54].

منذ أول لقاء وزاري بماستريخت سنة 1970[55]، والذي أعقبه اجتماع وزراء الخارجية لمجموعة من الدول الأوربية بما في ذلك سويسرا المحايدة، وبمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا عن منطقة شمال أمريكا، والاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا في العاصمة الفنلندية هيلسنكي يوم 3 جويلية 1973، أين أفضى إلى أشغال دورة ثانية مفتوحة موسعة حضرتها الدول المغاربية (الجزائر تونس والمغرب)[56] وكانت من بين المدعوين إليها بصفتها دولاً مراقبة، بالإضافة إلى كل فواعل الشرق الأوسط المتوسطيين آنذاك وهم على التوالي: مصر، سوريا، تركيا وإسرائيل (من 1973/09/18 إلى 1975/07/21 بالعاصمة السويسرية جونيف) حتى تم صدور ما يعرف بإعلان هيلسنكي يوم 1975/08/01.

ورغم تعددت اللقاءات منذ ذلك الوقت إلى أن الحوار توقف نهائيا بعد حرب الخليج الأولى نظرا للمشاكل التي عرفتها تلك الفترة، من بينها فشل الدول الأوروبية في تكوين موقف مشترك تجاه حرب الخليج بصفة خاصة، ومحدودية اتفاقها إزاء القضايا الخارجية بصفة عامة، والانقسام العربي

---

[54] الموقع: https://www.csce.gov/international-impact/events/conference-security-and-cooperation-europe تاريخ التصفح 02-05-2021 على الساعة 14:27.

[55] عبد الفتاح شعيب، **مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي (هلسنكى، باريس، برلين، براج)**، السياسة الدولية، العدد 106، مصر، أكتوبر 1991، ص 69.

[56] الوثيقة النهائية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا – الصفحة الثانية.

بعد اتفاقيات كام دافيد1979، حيث أصبح الصراع فلسطيني–إسرائيلي بعدما كان الصراع عربي–إسرائيلي.[57]

2. المطلب الثاني: السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي وبلدان المغرب العربي.

هي شراكة مسطَّرة من أجل جوار أقوى يعمل الاتحاد الأوروبي مع جيرانه في الجنوب والشرق من أجل تعزيز السلام والاستقرار والازدهار الاقتصادي في المنطقة بأسرها. ومن خلال سياسة الجوار الأوروبية، يتعهد الاتحاد الأوروبي بدعم الإصلاحات السياسية والاقتصادية في البلدان المجاورة لأوروبا، حيث قدر التمويل المخصّص للبرنامج الاقليمي للجنوب بما يصل إلى 824 مليون يورو للفترة 2014–2020 [58].

تجنبنا الخوض في تفاصيل الاتفاقيات الثنائية والتفضيلية التي أبرمها الاتحاد الأوربي مع كل بلد من المنطقة المغاربية، حفاظا على مسار البحث، كي لا يخرج عن الإطار الذي وضعتنا فيه الإشكالية المطروحة وساقتنا إليه الفرضيات للتحقق منها.

3. المطلب الثالث: مؤتمر برشلونة المؤسس للحوار الأورومتوسطي.

يعتبر الكثيرين انعقاد لقاء برشلونة بمثابة المسار المؤسس للرؤية الجديدة للشراكة الأوروبية المتوسطية في محاولة لخلق نقاط إدراك وتصور مشتركة بين الضفتين الشمالية (الاتحاد الأوربي) و أهم دول جنوب المتوسط (10 دول)، أين تم إقرار مسار الشراكة الأورومتوسطية من خلال إعلان برشلونة سنة 1995 الذي حدد أهداف ومبادئ هذا المسار، وقد انعقد في إطار المؤتمر الأوروبي المتوسطي لوزراء الخارجية المنعقد في برشلونة بتاريخ 27 و28 نوفمبر 1995 وفقا لمجموعة من الدوافع الجيوسياسية الدولية والاقتصادية، تأكيدا على بناء قطب جيوبوليتيكي هام بدمج كل الأطراف المتوسطية لمواجهة التحديات المتعددة للعولمة[59]. حيث أن فكرة الشراكة الأورو–متوسطية التي

---

[57] راضية ياسينة مزاني، **واقع وأبعاد العلاقات الأوربية مع دول المغرب العربي، مجلة الحوار المتوسطي**، المجلد 10، العدد 01، ص 310، جامعة الجزائر، مارس 2019.

[58] الموقع: https://www.euneighbours.eu/ar تاريخ التصفح 2021/05/04 على الساعة 14:16.

[59] الموقع: https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1%20%D8%A8%D8%B1%D8%B4%D9%84%D9%88%D9%86%D8%A9%201995 تاريخ التصفح: 25-04-2021 على الساعة 01:17.

تجسدت في مؤتمر برشلونة لم تأت من فراغ، بل كانت نتيجة لمتغيرات إقليمية ودولية هيأت لها المناخ لطرحها، أهمها:

- بروز بوادر نظام دولي أحادي القطبية بسقوط الاتحاد السوفيتي
- حرب الخليج الثانية 1991 وإعادة تشكيل المنطقة وفق الرؤى الأمريكية وتهميشها للدور الأوربي.
- ظهور المنظمة العالمية للتجارة والتي حلت محل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية.

مع هذه المتغيرات حاول صناع السياسة الخارجية لدول المنطقة من خلال الإعلان تضمين هدف استراتيجي هو جعل حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون وهي الأساليب المؤسِسة للسلام والاستقرار والازدهار، هذه الأخيرة تتطلب تعزيز قيَّم كالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والسياسة الاجتماعية والبيئية المستدامة والمتوازنة، ومكافحة الفقر، وتعزيز التفاهم بين الثقافات. أين تم تحديد ثلاث ركائز ليكون أساس هذا التعاون[60]:

- حوار سياسي معزز ومنتظم،
- تطوير التعاون الاقتصادي والمالي
- زيادة تقدير البعد الاجتماعي والثقافي والإنساني.

هذه الاستراتيجية الجديدة ترتكز على مبدأ الشراكة في مجالات متعددة: اقتصادية، سياسية، اجتماعية وثقافية مع الدول المتوسطية تقوم على أساس توازن المصالح وتكفل للاتحاد الأوروبي الاستقرار والأمن على الضفة الجنوبية للمتوسط. ففي 28 – 27 نوفمبر 1995 شارك في المؤتمر 29 شخصية منها ممثلي 25 دولة بالإضافة إلى السلطة الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات والكيان الصهيوني الذي مثله الوزير الأول الإسرائيلي ايهود باراك آنذاك. واجتمع الحاضرون تحت رئاسة خافيير سولانا رئيس مجلس الاتحاد الأوربي، ونائبه مانويل ماران ممثلاً عن المفوضية الأوربية[61]. كما يلاحظ غياب ليبيا عن مؤتمر برشلونة في هذه الفترة كون نظام معمر القذافي كان تحت الحصار بسبب قضية تفجيرات لوكاربي.

---

[60] الموقع: https://www.glossaire-international.com/pages/tous-les-termes/declaration-de-barcelone.html تاريخ التصفح: 25-04-2021 على الساعة 01:39.

[61] الوثيقة المصدر: إعلان برشلونة بتاريخ 27–28 نوفمبر 1995 الصفحة الأولى.

- ***مسار برشلونة المنطلقات والأسس:***

من خلال "إعلان برشلونة" نلحظ اتفاق ممثلي صناع السياسة الخارجية للدول المشاركة، على ما تمت الإشارة إليه، ضمن المنطلقات والدوافع التالية[62]:

- **التأكيد على الأهمية الاستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط، وعلى الإرادة التي تحرك إعطاء علاقاتهم المستقبلية بعدًا جديدًا، بحيث يقوم ذلك على التعاون الشامل والتضامن، بما يتماشى مع الطبيعة المميزة للروابط التي شكلها الجوار والتاريخ؛**
- **أنهم مدركين أن القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة على جانبي البحر الأبيض المتوسط تشكل تحديات مشتركة تستدعي استجابة شاملة منسقة.**
- **أنهم عازمون على إنشاء إطار متعدد الأطراف ودائم للعلاقات لتحقيق هذه الغاية يقوم على روح الشراكة، مع الاعتبار الواجب للخصائص والقيم والسمات المميزة الخاصة بكل من المشاركين؛**
- **اعتبارهم للإطار متعدد الأطراف بمثابة النظير لتقوية العلاقات الثنائية التي من المهم الحفاظ عليها، مع التأكيد على طبيعتها الخاصة؛**
- **تأكيدهم على أن هذه المبادرة الأورومتوسطية لا يقصد منها أن تحل محل الأنشطة والمبادرات الأخرى المتخذة لصالح السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة، ولكن من شأنها أن تساهم في نجاحها.**
- **أنهم يؤيدون تحقيق تسوية سلمية عادلة وشاملة ودائمة في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والمبادئ ذات الصلة المذكورة في رسالة الدعوة إلى مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام.**
- **أنهم مقتنعون بأن الهدف العام المتمثل في تحويل حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة حوار وتبادل وتعاون يضمن السلام والاستقرار والازدهار ويتطلب تعزيز الديمقراطية**

[62] ما يفهم من نفس المصدر السابق، الصفحة الثانية.

واحترام حقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والمتوازنة، وإجراءات مكافحة الفقر وتعزيز التفاهم بين الثقافات، وهي كلها جوانب أساسية للشراكة،

- **أنهم يوافقون بموجب هذا على إقامة شراكة شاملة بين المشاركين من خلال تعزيز الحوار السياسي على أساس منتظم، وتطوير التعاون الاقتصادي والمالي وزيادة التركيز على البعد الاجتماعي والثقافي والإنساني، وهي الجوانب الثلاثة للشراكة الأورومتوسطية**[63].

لقد عكس إعلان مؤتمر برشلونة رؤية الاتحاد الأوروبي لما يجب أن تكون عليه علاقته بدول حوض المتوسط، خصوصا الدول المغاربية وهي رؤية حاولت إحداث نقله نوعية في نمط العلاقة السابقة التي كانت تربطه بهذه الدول من ثلاث زوايا:

- الزاوية الأولى: تحويل صيغة هذه العلاقة من صيغة قائمة على التعاون إلى صيغة قائمة على المشاركة.
- الزاوية الثانية: وضع إطار قانوني ومؤسس يحكم ويحدد توجهاتها الأساسية من حيث الالتزامات والحقوق والواجبات الملقاة على عاتق الطرفين، الاتحاد الأوروبي من جهة ككتلة والآخر الدول المعنية منفردة.
- الزاوية الثالثة: تحويل هذه العلاقة من اقتصادية إلى علاقة شاملة تتضمن السياسة والأمن والثقافة والمجتمع، وكذلك الأمور التقنية والفنية[64].

وعلى أساس مركزي لهذه المنطلقات تم تبني مفهوم الشراكة السياسية والأمنية من قبل المشاركين بكل ما لديهم من قناعة بأن السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط هي رصيد مشترك يتعهدون بتعزيزه وتقويته بكل الوسائل المتاحة لهم. وتحقيقا لهذه الغاية، وافقوا على إجراء حوار سياسي معزز على فترات منتظمة، على أساس مراعاة المبادئ الأساسية للقانون

---

[63] الوثيقة المصدر: إعلان برشلونة بتاريخ 27-28 نوفمبر 1995 الصفحة الثانية.

[64] الموقع: https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1%20%D8%A8%D8%B1%D8%B4%D9%84%D9%88%D9%86%D8%A9%201995
تاريخ التصفح: 25-04-2021 على الساعة 01:54.

الدولي، وإعادة التأكيد على عدد من الأهداف المشتركة في مسائل الاستقرار الداخلي والخارجي، وبهذه الروح يتعهدون في إطار هذه الشراكة السياسية والأمنية بإعلان المبادئ التالية:

1) **التصرف وفقًا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فضلاً عن الالتزامات الأخرى بموجب القانون الدولي، ولا سيما تلك الناشئة عن الآليات الإقليمية والدولية التي هم طرف فيها؛**
2) **تطوير سيادة القانون والديمقراطية في أنظمتهم السياسية، مع الاعتراف في هذا الإطار بحق كل منهم في اختيار نظامه السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والقضائي وتطويره بحرية؛**
3) **احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وضمان الممارسة المشروعة الفعالة لهذه الحقوق والحريات، بما في ذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات للأغراض السلمية وحرية الفكر والوجدان والدين، سواء بشكل فردي أو مع أعضاء آخرين من نفس المجموعة، دون أي تمييز على أساس العرق أو الجنسية أو اللغة أو الدين أو الجنس؛**
4) **إيلاء اعتبار إيجابي، من خلال الحوار بين الأطراف، لتبادل المعلومات بشأن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية والعنصرية وكره الأجانب؛**
5) **احترام التنوع والتعددية في مجتمعاتهم، وتعزيز التسامح بين مختلف فئات المجتمع ومكافحة مظاهر التعصب والعنصرية وكره الأجانب. يشدد المشاركون على أهمية التعليم المناسب في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛**
6) **احترام مساواتهم في السيادة وجميع الحقوق المتأصلة في سيادتهم، والوفاء بحسن نية بالالتزامات التي أخذوها على عاتقهم بموجب القانون الدولي؛**
7) **احترام الحقوق المتساوية للشعوب وحقها في تقرير المصير، والعمل في جميع الأوقات وفقًا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي ذات الصلة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالسلامة الإقليمية للدول، على النحو المبين في الاتفاقات بين الأطراف ذات الصلة؛**

8) الامتناع، وفقًا لقواعد القانون الدولي، عن أي تدخل مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية لشريك آخر؛
9) احترام سلامة أراضي ووحدة كل من الشركاء الآخرين؛
10) تسوية نزاعاتهم بالوسائل السلمية، ودعوة جميع المشاركين إلى نبذ اللجوء إلى التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد وحدة أراضي مشارك آخر، بما في ذلك الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وإعادة التأكيد على الحق في ممارسة السيادة بشكل كامل بالوسائل المشروعة وفقًا مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي؛
11) تعزيز تعاونها في مجال منع الإرهاب ومكافحته، لا سيما من خلال التصديق على المواثيق الدولية التي وقعَّت عليها والالتزام بتطبيقها، مع الانضمام إلى هذه الآليات واتخاذ أي إجراء آخر مناسب؛
12) محاربة امتداد الجريمة المنظمة ومكافحة مشكلة المخدرات بجميع جوانبها.
13) تعزيز الأمن الإقليمي من خلال العمل، في جملة أمور، لصالح عدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية من خلال الانضمام والامتثال لمجموعة من أنظمة عدم الانتشار الدولية والإقليمية، واتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية منع الأسلحة الكيميائية، واتفاقية منع استخدام الأسلحة البيولوجية و/أو معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية و/أو الترتيبات الإقليمية مثل المناطق الخالية من الأسلحة بما في ذلك أنظمة التحقق الخاصة بها، وكذلك من خلال الوفاء بحسن نية بالتزاماتها بموجب اتفاقيات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم انتشاره.
14) الامتناع عن تطوير القدرات العسكرية بما يتجاوز متطلباتهم الدفاعية المشروعة، وفي نفس الوقت يعيدون تأكيد عزمهم على تحقيق نفس الدرجة من الأمن والثقة المتبادلة بأقل مستويات ممكنة من القوات والأسلحة والالتزام باتفاقية الأسلحة التقليدية.
15) تعزيز الظروف التي من شأنها تطوير علاقات حسن الجوار فيما بينهم ودعم العمليات التي تهدف إلى الاستقرار والأمن والازدهار والتعاون الإقليمي.

16) النظر في أي تدابير لبناء الثقة والأمن يمكن اتخاذها بين الأطراف بهدف إنشاء "منطقة سلام واستقرار في البحر الأبيض المتوسط"، بما في ذلك الاحتمال طويل الأمد لإقامة اتفاقية أوروبية متوسطية لهذا الغرض.

- ***مسار برشلونة فشل ذريع أم نجاح محتشم:***

رغم أهمية مسار برشلونة بما يمثله من خطوة مهمة اتجاه الطموح الأوروبي والدول المتوسطية، إلا أنه لم يكن بمستوى ذلك الطموح ولذلك استمرت المبادرات والمشاريع لتطوير الشراكة الأورو متوسطية إلى نطاق أوسع وأدق بسبب[65]:

1. عمومية أفكاره فهو يمثل أفكار ومبادئ عامة لأكثر من حلف أو مؤسسة إقليمية.
2. إنه يبحث في هدف مستقبلي أوسع ولذلك فقد تجنب قدر الإمكان القضايا التي هي موضع الخلاف.
3. أنه تطرق إلى موضوع الأمن المتوسطي بشكل سطحي وبما يرضي الجميع.
4. أن لم ينظر إلى الشراكة السياسية والأمنية على أنها مبدأ جماعي وإنما أدرجها ضمن إطار الأمن الداخلي للدولة.
5. أنه لم يحدد أية التزامات على الدول الأعضاء واعتمد في تنفيذ البنود على حسن النيات وهذا أضعف كثيرا فيما بعد الخطوات العملية والتنظيمية لهذا الإعلان.
6. أن الدول العربية ومنها المغاربية وعلى الرغم من أن المؤتمر تناول أغلب القضايا التي تعاني منها هذه الدول إلا أنه بسبب غياب التنسيق العربي والمغاربي على الخصوص ومع مراعاة القدرات السياسية والاقتصادية لهذه الدول لم يستطع استثمار الفرص. حيث لم يضف هذا المؤتمر شيئا إلى الأمن القومي العربي (أزمات الربيع العربي عموما والحرب

---

[65] الموقع: https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1%20%D8%A8%D8%B1%D8%B4%D9%84%D9%88%D9%86%D8%A9%201995 تاريخ التصفح: 25-04-2021 على الساعة 03:43.

الأهلية في ليبيا على الخصوص) وساهمت سياساته باحتشام في تحقيق تكافؤ في التنمية الاقتصادية والسياسية للدول العربية ومن ضمنها المغاربية بنص الانتماء.

4. المطلب الرابع: قمم الشراكة الأورو–أفريقية المتزامنة مع منظور الألفية الجديدة.

باعتبار أن دول المنطقة المغاربية هي دول مؤسسة وفاعلة ضمن إطار الاتحاد الإفريقي، وهي بهذه الصفة مدعوة لكل القمم والندوات والمؤتمرات التي يكون طرفاً فيها، فإن مخرجات القمم الأورو–أفريقية لعبت دورا مهما في تحديد طبيعة علاقة الدول الافريقية مع الطرف الأوربي، بل حتى في استحداثها لمرجعياتها الخاصة في صياغة السياسات العامة لحكومات هذه الدول، إلى جانب ما تفيده في تحسين مناخ اللقاءات الديبلوماسية بينها وبين الدول الأوروبية، باعتبار النية المعلنة من كلا الطرفين.

وهذا ما يظهر على مستوى التمثيل الحكومي الهام لهذه الدول في هذه القمم، ويتضح أكثر من خلال الإعلانات الصادرة في بياناتها الختامية، بما يترتب عقب هذه الأخيرة، من امضاء لبروتوكولات التفاهم الاستراتيجي أو تصميم لاتفاقيات التعاون بين دول القارتين، سواءً كان ذلك بشكل فردي، ضمن إطار إقليمي أو التزام جماعي، ما دام تحت المظلة المؤسساتية لكل من الاتحاد الإفريقي أو الاتحاد الأوربي. إضافة للمساهمة السببية لمخرجاتها –أي هذه القمم– في استحداث التحضيرات التمهيدية لأي أطر حوارية أخرى، وهو ما يؤثر حتماً بشكل مباشر أو غير مباشر، في تشكيل التقارب الديبلوماسي وفي تحديد أو تجديد المواقف من القضايا ذات الاهتمام المشترك بصفة أوضح وعبارات أدَّق.

في هذا المنحى، وباختصار شديد، كانت القمة الأوروأفريقية الأخيرة (القمة الخامسة) المنعقدة بأبيجان يومي 29–30 نوفمبر في العاصمة الاقتصادية لساحل العاج (كوت ديفوار) أبيدجان، وأهم ما جاء فيها تعزيز المرونة والسلام والأمن والحوكمة. حيث تواجه إفريقيا والاتحاد الأوروبي تحديات مشتركة وتهديدات جديدة للسلام والأمن الدولي وكذلك الإقليمي. وهو ما يؤثر على استقرار القارتين.

ففي إطار تحقيق الأولويات الاستراتيجية المشتركة كتعزيز المرونة المجتمعية واحلال السلام، تحقيق الأمن واتباع الحوكمة الراشدة، أدرك قادة كل من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي أن هذه

العناصر مرتبطة ارتباطًا وثيقًا. حيث وضع هدف إحلال السلام وتحقيق الأمن في صميم الشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي، وهذا كله من أجل استدامة التنمية والازدهار الاقتصادي، أين أقروا بأن سلامة ومرونة المجتمعات قائمة أساساً ومتداخلة تقاطعاً على تعزيز مفهوم الأمن الإنساني[66].

ضمن هذا الخطاب سعت هذه الشراكة إلى التأسيس لتعاون وثيق، من أجل حوكمة فعالة وشاملة خاضعة للمساءلة، تراعى فيها سياسة مكافحة الفساد، ويتم الاعتراف من خلالها بدور المجتمع المدني، ودور وسائل الإعلام والمؤسسات الديمقراطية. حيث يلتزم في كل مرة كل من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بتعزيز الجهود المشتركة من أجل استحداث المرونة المجتمعية، والعمل على سلامة البيئية وحمايتها بالتخفيف من آثار التغيرات المناخية (كونها من الأسباب المؤدية إلى نزوح الملايين من اللاجئين بعد تسببها في نشوء النزاعات على مستوى البلدان الأكثر فقراً)، ولا يتم ذلك إلاَّ بتعزيز سياسة الإدارة المستدامة للموارد، والاعتراف بأشكال التهديدات العالمية، من أجل تحقيق غايات التنمية.

هذا المسار النوعي والموسع في العلاقات الداعمة للأمن الأورو–مغاربي كان برعاية كل من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوربي، أين تعزز أكثر من خلال الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية على هامش القمة وكسابقاتها من القمم على النحو التالي:

- 11–12 جويلية 2017: منتدى المجتمع المدني الثالث لإفريقيا والاتحاد الأوروبي.
- 09–11 أكتوبر 2017: القمة الرابعة لأفريقيا وأوروبا للشباب.
- 27 أكتوبر – 29 نوفمبر 2017: مبادرة الوصول الشبابي الأولى بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.
- 16–17 نوفمبر 2017: الاجتماع الرابع لأصحاب المصلحة والمجالس الاقتصادية والاجتماعية بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا.
- 27 نوفمبر 2017: منتدى الأعمال الأوروبي الأفريقي السادس.
- 27 نوفمبر 2017: المنتدى الأول للحكومات المحلية والإقليمية في أفريقيا–أوروبا.
- 27–28 نوفمبر 2017: القمة البرلمانية الرابعة للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

[66] الموقع: https://africa-eu-partnership.org/en/strategic-priority-areas/strengthening-resilience-peace-security-and-governance التصفح يوم 11-04-2021 على الساعة 22:12.

وللإشارة فإن مسار العلاقات الأورو–أفريقية قد عرف تطوراً بدءًا من القمة الأولى المنعقدة بالعاصمة المصرية القاهرة بتاريخ 3–4 أفريل 2000، وما تمخض عنها من بيان تأسيسي لهذه القمة "إعلان القاهرة"[67]. وكانت القمة الثانية المنعقدة بالعاصمة البرتغالية لشبونة بتاريخ 09 ديسمبر 2007 قد أفضت تبعاً إلى "إعلان لشبونة"[68]، وهي القمة التي رُسِّمت فيها معالم الشراكة الاستراتيجية بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي[69]، أين تم فيها إقرار خطة العمل الأولى (2008–2010) لتنفيذ الشراكة الاستراتيجية بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي[70].

في حين كانت القمة الإفريقية الأوروبية الثالثة، والمنعقدة بتاريخ 29–30 نوفمبر 2010، بالعاصمة الليبية طرابلس، حيث تبنى رؤساء الدول والحكومات في إفريقيا والاتحاد الأوروبي "إعلان طرابلس"[71]، وخطة عمل للفترة 2011–2013 [72]، ملتزمين باغتنام الفرص الجديدة معًا لمبادرات

---

[67] موقع: https://ec.europa.eu/commission/presscorner/api/files/document/print/en/pres_00_901/PRE S_00_901_EN pdf يوم التصفح 11–04–2021 على الساعة 22:52.

[68] موقع: https://www.google.be/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0ahUKEwjZyNyHt8zVAhVLBBoKHfarC1IQFggqMAA&url=http%3A%2F%2Fregister.consilium.europa.eu%2Fdoc%2Fsrv%3Fl%3DEN%26f%3DST%252016343%25202007%2520INIT&usg=AFQjCNG3T8Mr1MhUN03yeFVBTjLAtXCeKg

تاريخ التصفح 11–04–2021 على الساعة 23:16.

[69] موقع: https://www.google.be/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=4&ved=0ahUKEwjepp7GuMzVAhXEshQKHRH5A5IQFghJMAM&url=http%3A%2F%2Fwww.africa-eu-partnership.org%2Fsites%2Fdefault%2Ffiles%2Fdocuments%2Feas2007_joint_strategy_en.pdf&usg=AFQjCNHy-ZHhb97TNGMHAHqRLL9eSjIXUA

تاريخ التصفح 11-04-2021 على الساعة 23:25.

[70] موقع: http://www.africa-eu-partnership.org/sites/default/files/documents/jaes_action_plan_2008-2010.pdf

تاريخ التصفح 11-04-2021 على الساعة 23:47.

[71] موقع: http://www.africa-eu-partnership.org/en/newsroom/all-news/tripoli-declaration-after-3rd-africa-eu-summit

تاريخ التصفح 12-04-2021 على الساعة 01:18.

[72] موقع: http://www.africa-eu-partnership.org/sites/default/files/documents/03-jeas_action_plan_en.pdf

تاريخ التصفح 12-04-2021 على الساعة 01:27.

أوسع ومفيدة للطرفين. وجاء في "إعلان طرابلس"، تجديد العزم على إحراز تقدم في مجالات التعاون ذات الأولوية المحددة نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا.

أما فيما يخص القمة الرابعة بين الاتحاد الأوروبي فقد انعقدت بتاريخ 2 و3 أبريل 2014 في العاصمة البلجيكية بروكسل تحت عنوان "الاستثمار في الناس والازدهار والسلام". اعتمد رؤساء دول وحكومات إفريقيا والاتحاد الأوروبي "إعلان بروكسل"[73] وخارطة طريق للفترة 2014–2017، بهدف مواجهة التحديات المشتركة وتحقيق فوائد ملموسة لمواطني القارتين.

على أن يتم ذلك وفقًا للاستراتيجية المشتركة بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي التي تسمى اختصار بـ "اتفاق جايس" Joint Africa–EU Strategy (JAES). وهي الأهداف التي أقرت للفترة 2014–2017، حيث خرجت القمة بخارطة طريق مفصلة تفيد بضرورة تنفيذ الاستراتيجية المشتركة من خلال التركيز على المجالات ذات الأولوية وهي:

1. السلام والأمن
2. الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان
3. الاهتمام بالتنمية البشرية
4. التنمية المستدامة والشاملة والنمو والتكامل القاري
5. القضايا العالمية والناشئة

ويبدو أن اعلان بروكسل جاء مهتماً بالتفاصيل في الوثائق المصدق عليها في هذه القمة في سبيل الأهداف المذكورة آنفا والتي تلقى بثقلها على تطبيقات مفهوم "الأمن الموسع".

كمجهود مضمَّن هذه الدراسة وعلى سبيل المثال لا الحصر نقرأ فيما يلي من ترجمة للوثيقة المصدر (من اللغة الإنجليزية إلى العربية) مضمون المفاهيم الأمنية الواردة ضمن "إعلان بروكسل" والذي يحمل خصوصية من حيث الشكل والمضمون تمثلت في كونه ملخص للقمة التي احتضنها بروكسل عاصمة الاتحاد الأوربي، أين تم ذكر الأهداف المبرمجة ضمن بنود ومواد فقرة "السلام والأمن" (من المادة 08 إلى المادة 16) على النحو التالي:

[73] موقع: http://www.africa-eu-partnership.org/sites/default/files/userfiles/2014_04_01_declaration_4th_eu-africa_summit_en.pdf تاريخ التصفح 12-04-2021 على الساعة 01:39.

1 – ..... (البند الأول) .....

. .. ...

8 – السلام والأمن شرطان أساسيان للتنمية والازدهار. في أفريقيا وأوروبا، يمكن للصراع وعدم الاستقرار أن يقوض كل جهودنا للحد من الفقر وتسريع النمو. نتعهد بضمان بيئة شفافة وديمقراطية وخاضعة للمساءلة وسلمية لمن نمثلهم، والتمسك بقيمنا وأهدافنا المشتركة في السعي لتحقيق الحكم الرشيد والديمقراطية وسيادة القانون. نلتزم باحترام جميع الحقوق والمبادئ المنصوص عليها في المعاهدات والمواثيق التي وقعناها وصدقنا عليها على التوالي، والعمل معًا في جميع البلدان لاحترام مطالب شعوبنا بالعدالة والمصالحة واحترام القانون الدولي وحقوق الإنسان، المساواة بين الجنسين والكرامة.

9 – نعيد تأكيد التزامنا بالسلام والأمن في كلتا قارتينا تمشيا مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

10– نؤكد رفضنا ونؤكد التزامنا بمكافحة الإفلات من العقاب على الصعيدين الوطني والدولي. نتعهد بتعزيز الحوار السياسي حول العدالة الجنائية الدولية، بما في ذلك مسألة التقاضي على المستوى العالمي (المقصود من هذه العبارة "محكمة العدل الدولية")، في المنتديات المتفق عليها بين الطرفين.

11 – نحن نؤيد بقوة التطلع والالتزام الأفريقيين لضمان السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا، في إطار الهيكل الأفريقي للسلام والأمن (Africa Peace and Security Architecture: APSA)، من أجل تحسين القدرة الأفريقية على التنبؤ بالأزمات والوقاية منها أو الاستجابة لها، نحن ملتزمون بتفعيل القوة الأفريقية الجاهزة متعددة الأبعاد والاعتراف بالقدرة الأفريقية على الاستجابة الفورية للأزمات (The African Capacity for Immediate Response to Crisis: ACIRC)، كأداة انتقالية ومكملة للقوة الاحتياطية لأفريقيا من أجل تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على الاستجابة السريعة للأزمات، وتعزيز الدعم لنظام الإنذار القاري المبَّكر. نرحب بالتقدم المحرز حتى الآن في تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية على إدارة الأزمات في القارة. ونقدر النشر الناجح لعمليات دعم السلام

من قبل الاتحاد الأفريقي في دارفور (السودان) والصومال ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجهود الجماعية في منطقة البحيرات العظمى وجنوب السودان للحد من الصراع في تلك البلدان. إننا نشيد بأولئك الذين فقدوا أرواحهم وهم يقاتلون من أجل الحفاظ على السلام أو الذين عانوا كضحايا لتلك الصراعات.

12 – نتفق على دعم هذه الجهود لتعزيز القدرات الأفريقية في مجال السلام والأمن من خلال مجموعة من الوسائل المتاحة لنا، مع التركيز بشكل خاص على بناء القدرات. وهذا من شأنه أن يمكّن الشركاء الأفارقة مثل الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية والبلدان الفردية من توفير الأمن والاستقرار بشكل أفضل في مناطقهم. لعب مرفق السلام الأفريقي دورًا حاسمًا في دعم عمليات الاتحاد الأفريقي وAPSA، لذلك اتفقنا على الحفاظ على مستوى الموارد المتاحة له والبحث عن طرق لإعادة تحديد الأهداف، مع استكماله بالموارد الأفريقية. في إطار نهج الاتحاد الأوروبي الشامل لمعالجة النزاعات وأسبابها، والبناء على تجارب بعثات وعمليات سياسة الأمن والدفاع المشتركة (The Common Security and Defence Policy CSDP)، مثل تلك الموجودة في مالي والنيجر وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى. لا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزم بالعمل بالتعاون الوثيق مع إفريقيا في إطار APSA، لدعم عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الإفريقي، وبشكل أكثر عمومية، الجهود الأفريقية في مجالات مثل إصلاح قطاع الأمن، وإدارة الحدود، وبناء السلام، أو ما بعد الصراع، إعادة الإعمار أو المصالحة، من خلال تقديم المشورة والتوجيه والتدريب. بالإضافة إلى ذلك، يعد توريد المعدات خيارًا، إمَّا كتكملة لمهام وعمليات CSDP أو كجزء من تدابير قائمة بذاتها.

13 – نتعهد بتعزيز جهودنا المشتركة لمكافحة الإرهاب الدولي والتهديدات المرتبطة به والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالبشر والأحياء البرية والموارد الطبيعية وتهريب المخدرات.

14 – لا نزال ملتزمين بمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وكذلك انتشار أسلحة الدمار الشامل.

15 – نواصل العمل معا لمكافحة الصيد غير المشروع والتخلص غير القانوني للنفايات السامة.

16 – نتعهد بأن نتعاون بشكل أوثق في منع نشوب الصراعات ونتفق كذلك على أهمية معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والهشاشة والصراع من أجل منع تكرارها وتحقيق الانتعاش المستدام بما يتماشى مع الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدول، وكذلك مبادرات الاتحاد الأفريقي في هذا المجال. نحن نؤيد إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع، بحيث يتم بذل الجهود بعد كل صراع حتى يستفيد السكان من مكاسب السلام".

5. المطلب الخامس: ملف الأمن ضمن مبادرة مجموعة الـ 5+5

جعلت الأهمية الاستراتيجية للمغرب العربي المنطقة المغاربية مركزا للتنافس الدولي بين القوى الكبرى، وفي ظل تخوف الدول الأوروبية صاحبة النفوذ التقليدي والتاريخي في المنطقة من الاهتمام الأمريكي والصيني المتزايد بالمنطقة، ما جعلها تسعى لإعادة تكريس نفوذها. حيث تقدمت الدول الأوروبية بمشروع طموح يهدف إلى تطوير علاقاتها في شتى الميادين مع دول المغرب العربي، ما يصنف مبادرة 5+5 من أهم الأطر الاستراتيجية التي تحكم العلاقات الأوروبية–المغاربية في المتوسط الغربي[74].

تاريخياً انطلقت الفكرة من اجتماع لوزراء الخارجية في روما سنة 1990 والذي أعقبه اجتماع تمهيدي للقمة الأولى في الجزائر العام الموالي، على أن تعقد في العاصمة التونسية هذه القمة في السنة نفسها، غير أن اندلاع أزمة "لوكربي" بين ليبيا والدول الغربية أدى إلى تأجيلها اثني عشر عاماً حتى تمكن رؤساء الدول العشر الأعضاء –وهي الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا من الجانب العربي وإيطاليا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال ومالطا من الجانب الأوروبي– من عقد هذا الاجتماع الذي

[74] قط سمير وصباح كزيز، **المغرب العربي في إطار مبادرة 5+5 هل هو مجرد بناء استراتيجي في خدمة الأمن الأوروبي؟**، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 158، ص 143، خريف 2018.

ظل مؤجلا سنة 2003 [75]، واتفقوا فيه على مبادئ عامة ضمنوها في الإعلان الصادر عن القمة (قمة تونس)، إلا أنهم لم يضعوا آلية مضبوطة لإرساء شراكة جديدة بين الضفتين.

تؤكد الدول الأوروبية أن التوصل إلى هذه المبادرة جاء بعد استخلاص الدروس من المشاريع الأوروبية السابقة التي بقيت تراوح مكانها، إن لم يحكم عليها بالفشل، نتيجة تعطل مسار برشلونة الأورومتوسطي الذي صمم ليجمع أعضاء الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر آنذاك (تسعينيات القرن الماضي) مع اثني عشر بلداً متوسطيا بسبب تداعيات الصراع العربي–الإسرائيلي. لذلك يؤكد مهندسو هذا الإطار بأنه مشروع من أجل الحوار وبناء الثقة والتعاون بين ضفتي غرب المتوسط، قائم في جوهره على فلسفة براغماتية تراعي البعد التطوري له مقرونا بخصوصية واحتياجات كل دولة [76].

غير أن الملاحظين يعتقدون أن هذه الأهداف المعلنة في هذه المبادرة هي ذات وصف طوبائي شأنها شأن سابقاتها من المبادرات الأوروبية–المتوسطية، وأن هذا الإطار الحواري لا يعدو إلا أن يكون بمثابة بناء استراتيجي في خدمة الأمن الأوروبي ما دام أنَّ التعاون لم يتعدى المستوى الأمني خاصةً، ما يتعلق بملف الهجرة المتسبب في الهاجس الأمني الأوربي خلال السنوات الأخيرة، ومواقفه من الحرب على الإرهاب.

ومع ذلك لا يزال يواجه الاتحاد الأوروبي العديد من التحديات في القرن الحادي والعشرين، خاصة بسبب التغيرات السريعة في النظام العالمي، بما في ذلك صعود القوى الناشئة مثل هو الحال بالنسبة لدول البريكس BRICS، والتغيرات في السياسات المحلية والدولية، والأزمات الاقتصادية الدولية مثل الأزمة الاقتصادية التي عرفها الاتحاد الأوربي سنة 2008، وتحديات التغير المناخي، والحاجة إلى استدامة التنمية، وضمان أمنه الطاقوي، ومكافحته للجريمة الدولية العابرة للحدود، كما تشمل العوامل الإضافية التي تؤثر على الجاذبية الدولية المحددة للاتحاد الأوروبي والداعية للتحول

---

[75] الموقع:
https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8A9%D8%AA%D9%81%D8%B4%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%A9/3664352
التصفح بتاريخ 16-04-2021 على الساعة 00:27 صباحاً.

[76] قط سمير وصباح كزيز، **المغرب العربي في إطار مبادرة 5+5 هل هو مجرد بناء استراتيجي في خدمة الأمن الأوروبي؟**، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 158، ص 144، خريف 2018.

في ميزان القوى بعيدًا عن الغرب وأوروبا وأزمة اليورو. وباختصار، الاتحاد الأوروبي أمام تحديات في فرض رؤيته للسياسة الدولية خاصة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، ما قد يزرع بعض التشكيك في دور الاتحاد الأوروبي كمبادر للسياسة الخارجية على الساحة الدولية من داخل الاتحاد وخارجه ما يدعو إلى إعادة النظر في كثير من مبادرات سياسته الخارجية[77].

ورغم اعتراف الاتحاد الأوروبي بأن معاهدته الحالية لم تزود الاتحاد بالأدوات الحاسمة لمعالجة القضايا الحرجة الحالية. فقد وافق الاتحاد الأوروبي على تعديل معاهدة التأسيسية بقمة لشبونة، التي دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 2009، ويهدف هذه القمة إلى إصلاح مؤسسات الاتحاد وعملية صنع القرار فيه [78]، وتحل محل مطلب الدستور الأوروبي الذي رفضته فرنسا وهولندا سابقا عام 2005، من أجل التغلب على التحديات المقبلة في مجال تحقيق التماسك والاتساق في الإجراءات الخارجية للاتحاد، وتعزيز شرعيته الديمقراطية وتكامله السياسي. فمعاهدة لشبونة المبرمة سنة 2007 قدمت مجموعة جديدة من القواعد لمواجهة التحديات الجديدة وتعزيز قدرة الاتحاد الأوروبي في المجال الدولي من خلال تجهيز نفسه بالأدوات اللازمة ليصبح فاعلاً عالمياً (Global Actor) وفعالاً (effective) في البيئة الجديدة التي تتوقف عليها طبيعة علاقاته الدولية خاصة ما يتعلق بالجانب الأمني المتسم بالتعقيد والغموض أحياناً.

6. المطلب السادس: الاتحاد الأوربي، مكافحة الإرهاب ورهان وقف الهجرة غير الشرعية

بالنسبة للاتحاد الأوروبي يمثل الارهاب والهجرة غير الشرعية رأس المشاكل أساسية ذات التداعيات الأمنية بما يترافق معهما من انعدام للاستقرار وتهديد لأمن المجتمعات الأوربية وحتى المغاربية، فانتشار العنف وتزايد الهجرة غير الشرعية يترافق معها تدفقات بشرية مجهولة الانتماء وتوصف بأنها غير متحكم فيها، وعلى الرغم من أن أعداد المسافرين إلى أوروبا قد تضاءلت بشكل

---

[77] Astrid Boening & Others, **Global Power Europe – Vol. 1 Theoretical and Institutional Approaches to the EU's External Relations**, Springer-Verlag Berlin Heidelberg 2013, pp 3-5

[78] الموقع: معاهدة-لشبونة/https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/1900/1 تاريخ التصفح: 2021/06/26 على الساعة 01:26.

كبير إلاَّ أنه عام 2018 قد وصل 150 ألف شخص إلى الاتحاد الأوروبي مقارنة بأكثر من مليون شخص فعلوا ذلك في عام 2015. في هذا الجانب جاء الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية Intergovernmental Conference on the Global Compact for Migration ICGCM من أجل ضمان الحد الأدنى من الأمن للمهاجرين، وللجمع الموثوق للبيانات في الوقت المناسب، حول مستويات الهجرة وتدفقاتها.

لقد حظي المؤتمر الذي عقد في مراكش بالمغرب بدعم مؤسسات الاتحاد الأوروبي في مراحله الأولى. ومع ذلك، قرر عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عدم حضور المؤتمر في 10-11 ديسمبر 2018.

من جانب آخر وبدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، تمكنت هيئات مثل المنظمة الدولية للهجرة (International Organization for Migration IOM)ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (United Nations High Commissioner for Refugees UNHCR) من إجلاء أكثر من 1300 لاجئ من ليبيا ومساعدة 15000 مهاجر على العودة طواعية إلى ديارهم في ليبيا[79].

ولأن استعادة الأمن تتطلب مقاربات متعددة سياسية، اجتماعية، اقتصادية وحتى فكرية نلحظ بعض أشكال التعاون المحتشم بين الاتحاد الأوروبي والضفة الجنوبية من المتوسط، فمثلا ساهم الاتحاد الأوربي بدعوة من تونس على سير الانتخابات، حيث أنه وبدعوة من الهيئة التونسية المستقلة العليا للانتخابات، قرر الاتحاد الأوروبي نشر بعثة مراقبة من 28 مراقباً، منذ منتصف شهر أفريل عبر كل تونس، للمساهمة في مراقبة عملية الانتخابات البلدية التي جرت في 6 مايو 2018. كما ساهم الاتحاد الأوربي كذلك في برامج لرفع من مستوى الحماية المدنية في عمليات إدارة الكوارث، ومشاركة خبراء أوربيين في بعث خطط التنمية في هذه الفترة والتي تزامنت مع احتجاجات في تونس

[79] Daniel Fiott, **Yearbook of European Security 2019**, European Union Institute for Security Studies, 2019, pp 19-20.

طوال عام 2018، أدت في بعض الحالات إلى أعمال عنف (على سبيل المثال، حادثة تفجير امرأة لنفسها في وسط تونس في 29 أكتوبر أسفرت عن إصابة حوالي 80 شخصًا)[80].

7. المطلب السابع: خــطاب الأمننـــة

سعى "أولي وايفر" من خلال تحليل الخطاب السياسي، الى الإجابة عن سؤال بسيط مفاده : ما الذي يجعل شيئا ما مشكلة أمنية؟ واقترح أن المشاكل الأمنية من الناحية النظرية، هي تطورات تهدد سيادة أو استقلال الدولة بطريقة سريعة ومثيرة، تستدعي بذل أقصى حد ممكن من الجهود وحشد كل ما أمكن من الوسائل أما من الناحية العملية، فإن اعتبار بعض التطورات على أنها تشكل مشكلة أمنية، يتيح لأصحاب السلطة أمننة قضية ما لأجل التحكم فيها، وبحكم ذلك يصبح شيء ما مشكلة أمنية عندما تعلن النخب السياسية أنه كذلك، بالتالي يمكن النظر إلى الأمن على أنه فعل الخطاب[81] Speech Act لأنه لا يشير إلى شيء ملموس في الواقع، لكن الكلام عنه هو ما جعله كذلك، لذلك يعتبر الكلام في حد ذاته "فعل". وحسب "وايفر" فإنه لا يمكن اعتبار الأمن كشيء أو حالة سابقة في وجودها عن الخطاب، لأنه يعتبر ممارسة ذاتية المرجعية، بمعنى أن شرط وجوده قد تأسس بفعل الخطاب ذاته، وليس بوجود تهديد مفترض، وبهذا المعنى فقد ذهب" بوزان " إلى القول: **"إن المعاني ترتبط سببيًا بالطريقة التي استخدمت بها اللغة، فالمعنى لا يرتبط بكيفية تفكير وإدراك الناس له، بل في كيفية استخدامه بشكل من الأشكال دون غيره"**.

ما يفيدنا فيه كذلك الجانب النظري في هذا الفصل هو تطبيق نظرية المركب الإقليمي للأمن حيث أن الأوربيين توصلوا إلى قناعة تامة وهي أن أوربا لن تكون في مأمن مالم يكن جوارها آمناً، فتدفقات الهجرة غير الشرعية وتنامي أشكال الجريمة المنظمة كثيرا ما يترافق مع التوترات والصراعات

---

[80] Daniel Fiott, **Yearbook of European Security 2019**, European Union Institute for Security Studies, 2019, p20.

[81] فوزية قاسي، **أثر خطاب الأمننة على تطور الدراسات الأمنية بعد أحداث 11-9 إسهامات مدرسة كوبنهاجن**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01، ص ص 1498-1515، جامعة الواد، أفريل 2019.

التي لا تؤثر داخل أقاليمها وحسب بل يتعدى ذلك حدود الصراع القائم مثلما هو الأمر الواقع في ليبيا، ودول الساحل التي تشكل ضغطا على المنطقة المغاربية متسببة في مشاكل تهدد أمن دول المغرب العربي وبصفة متعدية تهديد الأمن في منطقة غرب المتوسط ومنها كل أوربا.

وبما أن منطقة المغرب العربي هي حلقة هامة في حوض المتوسط والقارة الإفريقية والمنطقة العربية، ما جعلها إقليما حضاريا وجيواستراتيجيا مميزا، تتزايد أهميتها أكثر فأكثر مع تعقد العلاقات الدولية وإرهاصات العولمة. وبحكم موقعها الجغرافي، فإن الإقليم المغاربي في تواصل دائم مع جواره الدولي لاسيما شمال البحر متوسط من الدول الأوروبية، وهذا التواصل تترتب عنه جملة من العلاقات والتفاعلات الدولية والإقليمية. بحيث يأتي المتغير الأمني في صميم العلاقات المغاربية الأوروبية، وبالنظر إلى طبيعة وخصوصية الظواهر الأمنية المشتركة في حوض المتوسط، وبالنظر أيضا إلى قوة الموقف التفاوضي الأوروبي الذي استطاع فرض وتنميط العلاقات في المجال الأمني، وتقديمها كأولوية في أجندة وأطر تفاعلاته مع إقليم المغرب العربي، فإن هذا الأخير يبدو الطرف الأضعف والعاجز عن فرض منظوره في علاقاته مع أوروبا بحكم وضعية التباعد (عدم فعالية اتحاد المغرب العربي الكبير) والتفكك الإقليمي التي يعاينه[82].

[82] العربي فاروق، **العلاقات الأوروبية المغاربية بين فرض للأجندة الأمنية وتغييب قضايا التنمية وغياب للندّية**، مجلة مدارات سياسية، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، المجلد 04، العدد 01، ص ص 30-45، الجزائر، أفريل 2020.

خـــــاتمـــــة

من الفصل الأول النظري نخلص إلى أن صورة العلاقات الأمنية تتأسس ابتداءً كجزء من موضوع هام قد أخذ حيزه في صلب نظريات العلاقات الدولية، باعتبار أن فهم ماهية الأمن وكيفيات تحقيقه، مُشَكلةً مرتكزا في البناء النظري لكل منظور، وتطورت مع خط الزمن، مهما تعددت أبعاد النقاش من الأبعاد السياسية الباحثة في ظواهر الصراع ومتى تقع الحرب ويحلّ السلام، وهل ما إذا كانت طبيعة بحد ذاتها في الواقع أو استثناء يتم اللجوء إليه، شاملة الأبعاد الفلسفية المتعلقة بطبيعة الانسان المسيطرة والمتسلطة وهل هي تلك الطبيعة الشريرة خبيثة النوايا أم لا يعدو الأمر أن يكون مجرد افتراضات وتصور خاطئ للواقع، وسوء تفسير لملاحظاته، أم أنها فعلاً الطبيعة البشرية خيرة متآلفة مسارعة للالتزام والتقيد بالأعراف والقوانين كما ظهر في فقه المثاليين والليبراليين.

لقد شمل المسح كذلك البحث ولو موجزاً في التساؤل المعرفي حول تراكمية التنظير في العلاقات الدولية ومحاولة رصد التجديد أم الاكتفاء فقط بالتكيُّف، هل يتم ذلك بالاستمرار والتواصل بين المنظوراتي Inter-theoretical approaches أم بإحداث ثورة فكرية ناقدة لهذه المنظورات، لقد أخذ موضوع الأمن حيزه كذلك من التساؤلات الوجودية الملازمة لموضوع نظرية العلاقات الدولية، حتى أنه حظي مبكراً بمحاولة تأسيس مجاله البحثي الصرف بتأسيس الدراسات الأمنية واستقلالها عن علوم السياسة والعلاقات الدولية، كما تطرقنا فيه أيضاً ولو بإيجاز ضمني إلى تطور منهجية البحث في العلاقات الدولية ومحاولة التحول بها من المسار التقليدي إلى الحداثي.

ليس هذا وحسب، بل تعرضنا كذلك إلى بروز أهم المدارس الفكرية في الدراسات الأمنية، وبعيدا عن السرد التاريخي، اكتفينا بذكر منهج كل مدرسة وأبرز أفكارها ومنظريها، والتي قدمت اسهامات كبيرة في تطوير مفهوم الأمن والخروج به من المفهوم المبسط إلى المفهوم المركب، أي الانتقال به من خاصية اللفظ البسيط إلى خاصية اللفظ المركب أو ما يعرف بالاقتران اللفظي، وهو ما أبدعت فيه كل من مدرسة كوبنهاغن، المدرسة الإنجليزية والمدرسة الفرنسية على اختلاف المنظور والمنهج.

ومن محتوى الفصل الثاني المتعلق بالإسقاط التطبيقي للجانب النظري، وبشيء من التوضيح فهمنا أن الاتحاد الأوربي قد توصل باكراً إلى قناعة ربما قد تكون سائدة في المجتمع الدولي مفادها أن استقرار الاقليم الأوربي من استقرار الأقاليم المجاورة له (الضفة الجنوبية والغربية للمتوسط والمنطقة المغاربية على الخصوص، منطقة شرق المتوسط، الأمن في شرق أوربا وحتمية التنسيق مع روسيا في ذلك، قضايا الشرق الأوسط...إلخ) كون الظواهر الأمنية هي ظواهر عابرة للحدود وعبر وطنية Trans-national، فالاتحاد الأوروبي ورغم أنه كيان فريد من نوعه، وَجِهة دولية فاعلة، ومع التغييرات الأخيرة والسريعة نسبياً في الأجندة الدولية، أصبح يتداول داخل الأوساط الأوربية نقاش ما إذا كان الاتحاد الأوربي، أو يمكن له أن يكون، قوة عالمية في المستقبل القريب؟!... ولكي يصبح أي فاعل قوة عالمية، يتوجب عليه أن يهيمن في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، لجذب، وتحويل مواقف، وربما ردع الفاعلين الدوليين الآخرين (بالنسبة للاتحاد الأوربي: هم الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين).

وحتى الآن، وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي يعتبر اليوم لاعباً دولياً في مسرح الأحداث السياسية على المستويين الاستراتيجي والجيوبوليتيكي، إلا أنه يفتقر إلى الهيمنة في كل المجالات أو كثيراً ما يكون ضعيفًا فيها بنسبة ملحوظة مقارنة بالقوى العالمية الأخرى، وبالتالي قد لا يعتبر في نظر الآخرين بشكل عام ومنهم دول المنطقة المغاربية قوة عالمية مهيمنة وذات أولوية في التعامل معها، على الأقل لا يبدو ذلك في المستوى القريب والمتوسط.

ربما يعود السبب الرئيسي لهذا التصور هو شكل الهيكل المؤسسي للاتحاد الأوروبي، والمستوى غير التام من التكامل (هيمنة كل من ألمانيا وفرنسا على قوة الاتحاد واقتصاده، خاصة بعد البريكست وخروج المملكة المتحدة من مجلس الاتحاد الأوربي لتسقط بذلك النجمة الـ 28 من علم الاتحاد)، لاسيما فيما يتعلق بافتقار الاتحاد الأوروبي إلى سياسة خارجية متماسكة، خاصة بالنسبة للدول الأعضاء للتحدث بصوت واحد في الساحة العالمية. التجربة التكاملية للاتحاد تعاني من المعضلة المستمرة حول الفيدرالية مقابل النظام الحكومي الدولي داخل الاتحاد الأوروبي وهي تمثل عائقًا كبيرًا في تطوره إلى قوة عالمية وعامل إضافي يساهم في مبادرات السياسة غير المتسقة حول طبيعة السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (Common Foreign and Security Policy)، والدليل على ذلك عدم نجاح خطط التقارب مع محيط الاتحاد الأوربي ونجاح منافسيه في التأثير في المناطق المحيطة به فمن النفوذ الروسي في دول أوربا الشرقية إلى هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا (المنطقة المغاربية)، وإلى الأمر الواقع الذي فرضته المنافسة الصينية استراتيجياً عبر مبادرة "**حزام واحد مستقبل واعد**"، والوجه الأطلسي الغالب على المملكة المتحدة وتطلعها للتعاون أكثر مع الضفة الأخرى من المحيط، جعل هذا المنطقة الأوربية ضعيفة التأثير رغم طول باع دولها حضارياً وتاريخياً.

كل هذا، بالرغم من العديد من البرامج والقمم والمؤتمرات كالحوار العربي الأوربي، السياسة المتوسطية المتجددة للاتحاد الأوروبي وبلدان المغرب العربي، مؤتمر برشلونة، قمم الشراكة الأورو-أفريقية، مبادرة مجموعة الـ 5+5، كل هذا يبقى محدود التأثير لما صُمِمَ من أجله، مالم يتم الاشراك الفعلي لمحيط الاتحاد الأوربي، خاصة منطقة شمال افريقيا والمنطقة المغاربية التي تعتبر مجالاً حيوياً يمكن لأوربا أن تتمدد فيه اقتصاديا وسياسيا بحكم التاريخ.

وأخيرًا، على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي قادر جزئيًا على التأثير بشكل ما على هؤلاء الفاعلين الذين ارتبطت بهم دوله الأعضاء في الماضي أو الدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من جواره. فهو أقل فعالية فيما يتعلق بتلك المناطق من العالم، حيث لا يمكنه عرض عضوية الاتحاد الأوروبي أو ممارسة معاييره وقيمه (المنطقة المغاربية مثلاً).

لكي يتمكن الاتحاد الأوروبي من اثبات حضور دولي أوضح وسياسة خارجية متماسكة قام بإنشاء منصبين جديدين: "رئيس المجلس الأوروبي President of the European Council "، الذي يبقى في منصبه لفترة عامين ونصف قابلة للتجديد، والثاني هو "الممثل السامي للاتحاد للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية High Representative of the Union for Foreign Affairs and Security Policy". وكذلك تمت أيضًا إضافة منصب نائب رئيس المفوضية الأوروبية، في إشارة إلى سعيه لزيادة الاتساق consistency والتنسيق coordination في إجراءات انتهاج السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي[83]. وهما منصبين سيلعبان دوراً كبيرا في شكل الديبلوماسية التي ستنتهج مع دول الجوار.

[83] Astrid Boening & Others, **Global Power Europe – Vol. 1 Theoretical and Institutional Approaches to the EU's External Relations**, Springer-Verlag Berlin Heidelberg 2013, pp 3-5

في مقابل كل ذلك، تفتقر العلاقات الأمنية الأورمغاربية إلى الفعالية من الجانب المغاربي، بالرغم من كل المجهودات، نعتقد أن عبء ضمان استقرار المنطقة المغاربية يتركز على نشاط الدول وحدها دون التكامل المؤسساتي كفشل مشروع "اتحاد المغرب العربي"، وفي ظل غياب أي بناء مؤسساتي مكافئ على الأقل سياسياً للجهة الأوربية، على أوربا أن تدعم بقوة خيار بناء اتحاد المغرب العربي وإعادة بعث مساره من قبل دوله، كي تتمكن من تركيز الجهود وانجاح البرامج التي بادرت بها القوى الأوربية مجابهة لتحديات ورهانات الحاضر، المتمثلة أساسا في الهاجس الأمني المتوّلد عن تفاقم الهجرة غير الشرعية، انتشار التسلح الناتج عن الأزمة الليبية وما يواكبها من مخاطر الدولة الفاشلة هناك، تعاظم نشاط الشبكات الاجرامية كالتهريب والاتجار بالمخدرات، وغيرها من المشاكل، التي توثر في النسق الأمني الذي يحكم المنطقة.

ختاماً، نرجو أن يكون هذا العمل مفيداً ويؤسس لاستكمال البحث في تفاصيل أعمق من خلال الدعوة لإنجاز مواضيع بحثية أخرى تكمل هذا العمل وتستفيض في البحث في رهانات العلاقات الأمنية الأورومغاربية، لما يحدثه من فهم وإدراك لكيفيات التعامل مع الضفة الأخرى وبما يحفظه من مصالح عليا لوطننا ويعود بالنفع على الاقليم المنتمي إليه.

قائمة المصادر والمراجع المعتمدة: موضحة، مصنفة ومرتبة أبجدياً:

الكتب والمؤلفات:

1. ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**، دار مجدلاوي، الأردن، سنة 2009.
2. عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات النظرية التفسيرية والنظريات التكوينية**، دار الخلدونية، الجزائر 2007.

3. *Astrid Boening & Others,* **Global Power Europe – Vol. 1 Theoretical and Institutional Approaches to the EU's External Relations**, Springer–Verlag Berlin Heidelberg 2013.
4. *Barry Buzan & Ole Wæver,* **Regions and Powers – The Structure of International Security** (Cambridge Studies in International Relations) Cambridge University 2003.
5. *Gabriele Jacobs and others,* **International Security Management, New Solutions to Complexity**, pp 17–18, Springer Nature Switzerland AG, 2021.
6. *Ken Booth,* **Theory of World Security**, First Edition, Cambridge University Press.
7. *Ole Wæver,* **The rise and fall of the inter–paradigm Debate – International Theory – Positivism and Beyond**, Book with Multiple Contributors Edited by Steve Smith, Ken Booth & Marysia Zalewski, Cambridge University Press 1996, Tenth printing 2008.
8. *Robert Jackson & Georg Sørensen,* **Introduction to International Relations – Theories and Approaches**, p 132, Fifth Edition, Oxford University Press, 2013.

الدراسات الأكاديمية:

9. أطروحة الدكتوراه د. عادل زقاغ، **النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية**، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2008-2009.
10. أطروحة الدكتوراه د. محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية دراسة في المنطلقات والأسس، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2014-2015.
11. أطروحة الدكتوراه د. محمد حمشي، **النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية – نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل**، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2016-2017.
12. أطروحة الدكتوراه د. هشام صاغور – **أثر التهديدات الأمنية الجديدة على استقرار الأنظمة السياسية المغاربية دراسة في ضوء مقاربتي الأمن التقليدي والأمن الإنساني**، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2017-2018.

المقالات البحثية:

13. بومدين بغراس ومختار برايح، **الفلسفة والأمن الاستراتيجي**، مجلة التدوين، المجلد 12، العدد 2، ص ص 141-153، جامعة وهران، ديسمبر 2020.
14. جوزيف ناي، **مستقبل القوة**، مقال نشر من طرف فريق الشؤون العامة، الطبعة الأولى، الولايات المتحدة الأمريكية، سنة 2011، ص ص 207-234.
15. رابح زاوي، **التأسيس للنظام الإقليمي المغاربي كمركب أمني – قراءة في مرتكزات مدرسة كوبنهاغن**، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 05، العدد 01، ص ص 65-86، المدرسة العليا للعلوم السياسية بالجزائر، جوان 2018.
16. راضية ياسينة مزاني، **واقع وأبعاد العلاقات الأوربية مع دول المغرب العربي**، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 10، العدد 01، ص308، جامعة الجزائر، مارس 2019.
17. صاغور هشام، **الأمن دراسة مفاهيمية على ضوء الاتجاهات النظرية**، مجلة القانون، المجلد 05، العدد 02، ص ص 230-247، جامعة غليزان، جوان 2019.
18. صليحة كبابي، **التهديدات الجديدة للأمن في العلاقات الدولية**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 02، العدد 01، ص ص 177-202، جامعة باتنة، جانفي 2017.
19. عبد الفتاح شعيب، **مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي (هلسنكى، باريس، برلين، براج)**، **السياسة الدولية**، العدد 106، مصر، أكتوبر 1991، ص 69.

20. العربي فاروق، **العلاقات الأوروبية المغاربية بين فرض للأجندة الأمنية وتغييب قضايا التنمية وغياب للندّية**، مجلة مدارات سياسية، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، المجلد 04، العدد 01، ص ص 30-45، الجزائر، أفريل 2020.

21. عزيز نوري وسليمان سميرة، **التهديدات الهجينة بين إشكالية التعريف وأنماط المواجهة**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 01، ص ص 477-487، جامعة باتنة، جانفي 2021.

22. فوزية قاسي، **أثر خطاب الأمننة على تطور الدراسات الأمنية بعد أحداث 11-9 إسهامات مدرسة كوبنهاجن**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01، ص ص 1498-1515، جامعة الواد، أفريل 2019.

23. قط سمير وصباح كزيز، **المغرب العربي في إطار مبادرة 5+5 هل هو مجرد بناء استراتيجي في خدمة الأمن الأوروبي؟**، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 158، ص 143، خريف 2018.

24. محمد عدار، **أزمة منظورات علم العلاقات الدولية والدعوة لمنظور جديد**، مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 01، العدد 01، ص ص 376-393، جامعة الأغواط، جوان 2012.

التقارير الدولية:

25. Full Report of the International Forum for Democratic Studies, **Sharp Power – Rising Authoritarian Influence,** National Endowment for Democracy, December 2017

(التقرير الكامل للمنتدى الدولي للدراسات الديمقراطية، **القوة الحادة – صعود النفوذ الاستبدادي**، الصندوق الوطني للديمقراطية، ديسمبر 2017)

26. Reports of United Nations Conference on Trade and Development, French Editions – European Countries Profiles : Germany, France, Spain, Italy, Portugal, Malta, Netherlands

(تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، النسخ الفرنسية – البطاقات الوصفية للبلدان الأوربية: ألمانيا، فرنسا، اسبانيا، إيطاليا، البرتغال، مالطا، هولندا)

27. Reports of the United Nations Conference on Trade and Development, French Editions – Maghrebian Countries Profiles : Algeria, Tunisia, Morocco, Libya, Mauritania, Western Sahara

(تقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، النسخ الفرنسية – البطاقات الوصفية للبلدان المغاربية: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا، الصحراء الغربية)

28. **The Global Religious Landscape,** Pew Research Center's Forum on Religion & Public Life, December 2012.

(تقرير حول **المشهد الديني العالمي**، منتدى مركز بيو للأبحاث حول الدين والحياة العامة، ديسمبر 2012)

29. **The Military Balance 2020**, The International Institute of Strategic Studies (IISS), Routledge, London, 2020

(تقرير ميزان القوة العسكرية لسنة 2020 – المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، روتيلديج، لندن 2020)

30. **The Military Balance 2021**, The International Institute of Strategic Studies (IISS), Routledge, London, 2021

(تقرير ميزان القوة العسكرية لسنة 2021 – المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، روتيلديج، لندن 2021)

31. **World Economic Outlook – Managing Divergent Recoveries**, International Monetary Fund, Washington D.C, April 2021.

(تقرير **آفاق الاقتصاد العالمي – الإدارة المتباينة لعمليات التعافي**، صندوق النقد الدولي، واشنطن، أبريل 2021)

32. **Yearbook of European Security 2019**, European Union Institute for Security Studies, Paris, 2019.

(التقرير السنوي **الخاص بالأمن الأوروبي لسنة 2019**، معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية، باريس، 2019)

المصادر :

33.مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المنعقد على دورتين في الفترة من 1973/09/18 إلى 1975/07/21 بالعاصمة السويسرية جونيف والمفضية لوثيقة إعلان هيلنسكي يوم 01 أوت 1975.

34.وثيقة إعلان برشلونة 27-28 نوفمبر 1995.

35.وثيقة إعلان القاهرة 03-04 أفريل 2000.

36.وثيقة إعلان لشبونة 8-9 ديسمبر 2007

37.وثيقة خطة العمل الأولى (2008-2010) لتنفيذ الشراكة الاستراتيجية بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي (حسب التقرير نهائي، كما أقرته الترويكا الوزارية بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي، أكرا، 31 أكتوبر 2007)

38.وثيقة إعلان طرابلس 29-30 نوفمبر 2010

39.وثيقة خطة العمل الاستراتيجية المشتركة للاتحاد الأوروبي - أفريقيا 2011-2013

40.وثيقة إعلان بروكسل 02-03 أفريل 2014.

41.قرار الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة رقم 280/71 بتاريخ 06 أفريل 2017 المتعلق بطرائق المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

42.خطة الشراكة الاستراتيجية بين إفريقيا والاتحاد الأوروبي 2014.

43.وثيقة إعلان أبيدجان 29-30 نوفمبر 2017

44.تقرير الهجرة العالمي 2020، المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، جنيف، 2019.

مواقع الأنترنيت:

45. الموقع: "الموسوعة البريطانية": https://www.britannica.com/topic/nation-state ، تاريخ التصفح 2021/05/27 على الساعة 20:27.
46. الموقع: "قاموس المعاني": https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A3%D9%85%D9%86 تاريخ التصفح 2021/06/01 على الساعة 22:49.
47. الموقع: "قاموس مريام ويبستر" https://www.merriam-webster.com/dictionary/security تاريخ التصفح 2021/06/01 على الساعة 23:29.
48. الموقع: https://political-encyclopedia.org/dictionary "الليبرالية الجديدة" بتاريخ 2021/06/21 على الساعة 10:40
49. الموقع: https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=algeria تاريخ التصفح 2021/04/23 على الساعة 04:28.
50. الموقع: https://www.foreignaffairs.com/articles/china/2017-11-16/meaning-sharp-power تاريخ التصفح 2021/04/23 على الساعة 05:12.
51. الموقع: https://www.bbc.com/arabic/world-48084694 تاريخ التصفح 2021/11/05 على الساعة 12:03
52. الموقع: "الموسوعة البريطانية Britannica" : https://www.britannica.com/place/Europe تاريخ التصفح: 2021/06/23 على الساعة 14:05.
53. الموقع: https://www.imf.org/external/datamapper/PPPGDP@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD/EUQ تاريخ التصفح 2021/06/23 على الساعة 14:51
54. الموقع: https://www.nato.int/nato-welcome/index.html#members تاريخ التصفح 2021/06/23 على الساعة 23:29
55. الموقع: https://ourworldindata.org/nuclear-weapons تاريخ التصفح 2021/06/23 على الساعة 23:29
56. الموقع: https://www.worldometers.info/geography/how-many-countries-in-europe تاريخ التصفح 2021/06/23 على الساعة 23:03

57. الموقع: https://www.euractiv.com/section/health-consumers/opinion/the-ageing-demographic-nothing-to-fear-but-fear-itself/ تاريخ التصفح 2021/06/23 على الساعة 16:23

58. الموقع: https://www.csce.gov/international-impact/events/conference-security-and-cooperation-europe تاريخ التصفح 2021/05/02 على الساعة 14:27.

59. الموقع: https://www.euneighbours.eu/ar تاريخ التصفح 2021/05/04 على الساعة 14:16.

60. الموقع: https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1%20%D8%A8%D8%B1%D8%B4%D9%84%D9%88%D9%86%D8%A9%201995 تاريخ التصفح: 2021/04/25 على الساعة 01:17.

61. الموقع: https://www.glossaire-international.com/pages/tous-les-termes/declaration-de-barcelone.html تاريخ التصفح: 25-04-2021 على الساعة 01:39.

62. الموقع: https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1%20%D8%A8%D8%B1%D8%B4%D9%84%D9%88%D9%86%D8%A9%201995 تاريخ التصفح: 2021/04/25 على الساعة 01:54.

63. الموقع: https://africa-eu-partnership.org/en/strategic-priority-areas/strengthening-resilience-peace-security-and-governance التصفح يوم 2021/04/11 على الساعة 22:12.

64. الموقع: https://ec.europa.eu/commission/presscorner/api/files/document/print/en/pres_00_901/PRES_00_901_EN pdf يوم التصفح 11-04-2021 على الساعة 22:52.

65. الموقع: https://www.google.be/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0ahUKEwjZyNyHt8zVAhVLBBoKHfarC1IQFggqMAA&url=http%3A%2F%2Fregister.consilium.europa.eu%2Fdoc%2Fsrv%3Fl%3DEN%26f%3D

ST%252016343%25202007%2520INIT&usg=AFQjCNG3T8Mr1MhUN03yeFVBTjLAtXCeKg

تاريخ التصفح 11-04-2021 على الساعة 23:16.

66. الموقع: https://www.google.be/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=4&ved=0ahUKwjepp7GuMzVAhXEshQKHRH5A5IQFghJMAM&url=http%3A%2F%2Fwww.africaeupartnership.org%2Fsites%2Fdefault%2Ffiles%2Fdocuments%2Feas2007_joint_stratgy_en.pdf&usg=AFQjCNHy-ZHhb97TNGMHAHqRLL9eSjIXUA

تاريخ التصفح 11-04-2021 على الساعة 23:25.

67. الموقع: http://www.africa-eu-partnership.org/en/newsroom/all-news/tripoli-declaration-after-3rd-africa-eu-summit تاريخ التصفح 12-04-2021 على الساعة 01:18.

68. الموقع: http://www.africa-eu-partnership.org/sites/default/files/documents/03jeas_action_plan_en.pdf

تاريخ التصفح 12-04-2021 على الساعة 01:27.

69. الموقع: http://www.africa-eu-partnership.org/sites/default/files/userfiles/2014_04_01_declaration_4th_eu-africa_summit_en.pdf تاريخ التصفح 12-04-2021 على الساعة 01:39.

70. الموقع: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/1900/1/معاهدة-لشبونة تاريخ التصفح: 2021/06/26 على الساعة 01:26.

ملخص البحث:

في هذا البحث خلصنا إلى أن تطور منظورات العلاقات الدولية ومقارباتها الفكرية عبر خط زمني متوالي ومتزامن مرات أخرى، من خلال ما جاءت به من تساؤلات ضمنية حول مركزية مفهوم الأمن وسبل تحقيقه، قد غيرت من النظرة التقليدية لموضوع العلاقات الأمنية، أين ساهمت هذه الأخيرة في تشكل قناعات راسخة لدى كل من صناع السياسات الأوربية ونظرائهم من صناع السياسات المغاربية، بأن ضمان أمن المنطقة الأورومغاربية لن يتم دون المساهمة الفعالة لأحد الطرفين مهما كان شكل الاتفاق ومضمونه الاستراتيجي، والمتوقف نجاحه على مستوى تحقيقه ميدانياً على الأخذ بعين الاعتبار للمفاهيم الجديدة الموسعة للأمن، التي يأتي على رأسها تحقيق أمن الإنسان وبيئته، من خلاله ضمان الأمن الإقليمي والعمل على استقرار دول المنطقة وازدهارها اقتصاديا ومجتمعياً.

الكلمات المفتاحية: الأمن، نظريات العلاقات الدولية، المنطقة الأورومغاربية، التهديدات الأمنية.

Summary:

In this research, we concluded that the development of international relations theories and paradigms including their approaches across a successive time line and simultaneous other times, through the implicit questions about the centrality of the concept of security and which ways to achieve it, it has changed the traditional view of the issues of security relations, that contributed to formation of convictions firmly established by both European policy makers and their counterparts from Maghreb policy makers, the ensuring and the security of the Euro-Maghrebian region will not be achieved without an effective contribution of one of the two parties, regardless of the form and the strategic content of any agreement. Headily is achieving the human security and his environment, by ensuring regional security and working towards the stability and prosperity of the countries of the region, both economically and socially.

Keywords: Security, International Relations Theories, Euro-Maghrebian Region, Security Threats.